مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٧ ، العدد: ١ السنة : ٢٠١٢ ، ص١٣٢-١٧٨

الإحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه

(١٩٧٤-١٩٧٦)

إبراهيم فنجان الامارة كاظم هيلان محسن

جامعة البصرة -كلية التربية- قسم التأريخ

الخلاصة

يتناول هذا البحث قضية مهمة لم تسلط الدراسات العربية الضوء عليها، وهي قضية احتلال اندونيسيا لتيمور الشرقية وابرز المواقف الدولية منها سيما الموقف الأميركي. تلك القضية التي ظلت حتى بداية القرن الحالي مغيبة فيها الكثير من الحقائق النسبية، نظرا لما كانت تفرضه إستراتيجيات التحالفات الدولية خلال الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة ونشر الكثير من الوثائق السرية التي كانت الولايات المتحدة تحرص على سريتها، ظهرت جوانب عدة تحتاج إلى إعادة دراستها وكشف المواقف التي استندت إليها اندونيسيا في سياسته التوسعية تجاه تيمور الشرقية. لقد بين هذا البحث ان احتلال تيمور الشرقية ومنع شعبها من حق تقرير المصير بعد تخلصها من الاستعمار البرتغالي كان مؤامرة دولية اشتركت فيها اندونيسيا والولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا في ظل غياب موقف قوي وجدي من المعسكر الشرقي، الأمر الذي دفع ثمنه الشعب التيموري، الذي تخلص من الاستعمار البرتغالي لكن وجده نفسه تحت احتلال اندونيسي لم يتخلص منه الا بعد انتهاء الحرب الباردة وتغيير التوازنات الدولية.

المختصرات المستخدمة في البحث

National Security Archive	NSA
National Security Archive, British Documents	NSA/ BD
Foreign Relations of the United States	FRUS
National Security Archive Electronic Briefing Book	NSA/ EBB
National Security Archive, British Foreign and Commonwealth Office, Confidential Briefing Paper	NSA/ FCO/ CBP
British Foreign and Commonwealth Office	FCO

المقدمة

تعد قضية تيمور الشرقية[١] إحدى القضايا التاريخية المهمة لأنها تقدم دروساً قيمة في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية. فنصف الجزيرة (تيمور الشرقية) التي خضعت طويلاً إلى الاستعمار البرتغالي، ما كادت أن تنال حريتها حتى وقعت ضحية لأجندة الحرب الباردة ومقايضات السياسة الأميركية في منطقة جنوب شرق آسيا، بعد ان فقد الأميركيون مركزهم الأساس في المنطقة اثر هزيمتهم في فيتنام. لقد أدى الصراع بين سكان تيمور الشرقية والجيش الاندونيسي إلى ان يلقي أكثر من مائتي الف شخص حتفهم جراء حرب المقاومة والمجاعات والأمراض للمدة مابين عامي(١٩٧٥ و ١٩٩٩) عندما أصبحت تيمور الشرقية تحت إدارة الأمم المتحدة التي مهدت لمنحها حق تقرير المصير الذي أفضى إلى استقلالها في عام ٢٠٠٢. ان السبب الرئيس الذي يقف وراء كتابة هذا البحث هو الكشف عن وثائق أميركية وبريطانية سرية، حجبت عن النشر مدة طويلة من الزمن، على موقع أرشيف الأمن القومي الأميركي National Security Archive بدءاً من عام ٢٠٠١ ، التي لم تكن لتنشر لولا انتهاء الحرب الباردة وسقوط الجنرال سوهارتو Suharto [٢]. إذ كشفت هذه الوثائق عن سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه الإحتلال الأندونيسي لتيمور الشرقية عام ١٩٧٥، ذلك الإحتلال الذي طالما أنكر الساسة الأميركيون معرفتهم المسبقة به او دعمهم له؛ لذا جاء هذا البحث محاولة لإعادة كتابة تاريخ احتلال تيمور الشرقية واهم المواقف الدولية منه في ضوء ما كشفته الوثائق المذكورة فضلاً عن المصادر الحديثة الأخرى.

نبذة عامة عن تيمور الشرقية

جغرافياً، تقع جزيرة تيمور في جنوب شرقي آسيا، وتعد جزءاً من مجموعة جزر هذه المنطقة، وهي اكبر جزر سوندا الصغرى (نوسا تنجارا) وأقصاها شرقاً، يحدها من الشمال مضيق اومباي ومضيق ويتار وبحر باندا الكبير، ومن الجنوب يفصل بحر تيمور الجزيرة عن استراليا بينما يحدها من الغرب الجزء الغربي من الجزيرة التابع إلى اندونيسيا. وتيمور الشرقية هي النصف الشرقي من جزيرة تيمور، اما الجزء الغربي فهو جزء من الدولة الاندونيسية منذ عام ١٩٤٩. وتيمور الشرقية ارض جبلية، لكن سواحلها سهلية في جنوبها وبعض أجزائها الشمالية التي تتميز بخصوبة تربتها، يسود فيها المناخ الاستوائي الحار والرطب، ويبلغ متوسط درجة الحرارة نحو ٢٤ سنوياً[٣].

اثنياً، بلغ عدد سكان تيمور الشرقية ٦٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥. وتألف سكانها من مجموعات عرقية مختلفة معظمهم من أصل مختلط ملايوي وبولينيزي يعرفون بالتيتوم ويقطنون الساحل الشمالي والمناطق المحيطة بالعاصمة ديلي. تليهم مجموعة المامبي ويقطنون الجبال. اما توكو ديدي فيعيشون في المناطق حول موبارا ولوكيسا وغالولي بين قبائل مامبي وماكاسي، وبايكينو في المنطقة

المحيطة ببانته ماكسار، وتقطن القبائل من اصل بابوا منطقة بوناك في المناطق الداخلية الوسطى من تيمور الشرقية. ويتواجد أيضا الجنس المختلط الذي كان ثمرة الزواج بين الأوربيين والسكان المحليين، علاوة على وجود أقلية صينية يناهز عددها ستة آلاف نسمة معظمهم من أصل الهاكا[٤].

(خريطة تيمور الشرقية)

www.worldatlas.com/webimage/countrys/asia/etimor.htm

دينياً، الأغلبية العظمى من سكان تيمور الشرقية يعتنقون الكاثوليكية الذين يشكلون ما نسبته ٩٧% من مجموع سكانها، أما الأقليات الدينية فتتألف من المسلمين والبروتستانت والبوذيين، الذين تشكل نسبة كل مجموعة منهم ١%. والمؤسسة الكنسية ذات تأثير كبير في تيمور الشرقية وهي أهم ما يميزها عن اندونيسيا المسلمة[٥].

تاريخياً، خضعت تيمور الشرقية للاستعمار البرتغالي في القرن السادس عشر، وخلال حكم ال هابسبورغ للبرتغال للمدة ١٥٨٠-١٦٤٠، فقدت البرتغال جميع مستعمراتها لصالح الهولنديين بما فيها جزيرة تيمور، وعندما عادت الجزيرة للحكم البرتغالي تم اقتسامها بين الهولنديين الذي استولوا على القسم الغربي (تيمور الغربية) منها، في حين سيطر البرتغاليون على القسم الشرقي (تيمور الشرقية)، وفق معاهدة لشبونة في عام ١٨٥٩. وفي أواخر عام ١٩٤١ احتل الهولنديون والاستراليون تيمور الشرقية لمدة وجيزة في محاولة لاستباق الغزو الياباني للجزيرة، ولكن ذلك لم يحل دون خضوع تيمور الشرقية مدة

قصيرة لحكم اليابانيين خلال احتلالهم اندونيسيا إبان الحرب العالمية الثانية، ثم عادت إلى البرتغاليين بعد انتهاء الحرب. وعندما تخلت هولندا عن حكم اندونيسيا في عام ١٩٤٩ أصبحت تيمور الغربية جزءاً من الدولة الاندونيسية في حين بقيت تيمور الشرقية تحت الهيمنة البرتغالية دون أن تكون هناك أي مطالبات اندونيسية بها[٦].

انعكاسات ثورة القرنفل في البرتغال على الأوضاع في تيمور الشرقية

بدأت البرتغال في تصفية سيطرتها على مستعمراتها في آسيا وافريقيا عام ١٩٧٤، وذلك أعقاب تغيير النظام الحاكم في البرتغال بعد ثورة القرنفل Carnation Revolution [٧] وسقوط نظام كاتانو Caetano [٨] الأمر الذي ترتب عليه ضعف سيطرة البرتغال على مستعمراتها الإفريقية، (انغولا وغينيا بيساو وموزامبيق)، فانعكست أوضاع مستعمرات البرتغال في إفريقيا على عدم الاستقرار في تيمور الشرقية[٩].

وبعد اقل من شهر من الانقلاب الذي أطاح بنظام كاتانو في البرتغال، أعلن الرئيس البرتغالي الجديد سبينولا Spinola[١٠] في السادس عشر من أيار ١٩٧٤ بأنه سيمنح "الحقوق الديمقراطية لشعوب أراضي ما وراء البحار البرتغالية بما فيها تيمور الشرقية"[١١]. وبعد يومين من إعلان سبينولا سمح الحاكم البرتغالي في تيمور الشرقية بتأسيس الأحزاب التيمورية، وصرح ان الشعب سيختار مصيره من خلال استفتاء يتم في آذار ١٩٧٥ وفق ثلاثة خيارات هي "التمتع بالحكم الذاتي ضمن اتحاد مع البرتغال، او الاستقلال بدولة كاملة السيادة ، او الاندماج مع اندونيسيا" [١٢].

حث هذا الإعلان النخبة المتعلمة من سكان تيمور الشرقية على التمحور حول ثلاثة كتل سياسية رئيسة عبرت عن ثلاثة اتجاهات وهي[١٣]:

ا- الاتحاد الديمقراطي التيموري The Timorese Democratic Union المعروف اختصاراً بـ((يو دي تي) UDT) [١٤]. توجه الاتحاد يميني معتدل، والمنتمين إليه من المستوطنين البرتغاليين والاوراسيين الذين فضلوا البقاء تحت الحكم البرتغالي ثم المطالبة بالاستقلال تدريجياً.

ب- الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة The Revolutionary Front for an Independent East Timor المعروفة اختصاراً بـ(فرتلين Fretilin)[١٥]. وهي جبهة ذات ميول يسارية تكونت في معظمها من الأهالي التيموريين، فضلت الاستقلال الفوري مع قطع نهائي للروابط كافة مع البرتغال.

جـ – الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية The Timorese Popular Democratic Association التي عرفت باسم (ايبوديتي Apodeti) [١٦] ونالت دعماً واسعاً من الحكومة الاندونيسية، وكان خيارها المفضل الاندماج مع اندونيسيا، وكانت الأغلبية من أعضاء هذه الجمعية لديهم صلات وأقرباء يعيشون في الجزء الغربي من الجزيرة، غير انها لم تكن تحظى بتأييد واسع في الإقليم، بسبب الشبهات التي كانت تدور حول تمويل الحكومة الاندونيسية لها، فضلا عن الدعم المعنوي الواضح الذي كانت تقدمه لها[١٧].

كانت فرتلين الاكثر تاثيرا على المستوى الشعبي لوضوح مطلبها المتمثل بالاستقلال التام، ولتأكيدها على كسب الفلاحين من خلال التنظيمات الجماعية على مستوى القرى، ونجاحها في مد نشاطها الى الجنود التيموريين في الجيش البرتغالي المرابط في تيمور الشرقية للحصول على دعمهم، وكان تركيزهم على اولئك الذين خدموا في افريقيا نظرا لاطلاعهم على الحركات الوطنية هناك[١٨].

لم يبد الاندونيسيون اهتماماً ملحوظاً بالأوضاع السياسية في تيمور الشرقية قبل بدء بواكير الأزمة فيها انطلاقا من عام ١٩٧٤[١٩]، فمفهوم الأمة الاندونيسية الذي كان الرئيس سوكارنو Sukarno [٢٠] قد طرحه في الفكر القومي، لم يتضمن تيمور الشرقية مطلقاً، إذ امتد جغرافياً من سابنك Sabang في سومطرة إلى ميروكي Merauke في ايريان الغربية. فالاندونيسيون كان يعدون كل ما يحتله الهولنديون هو جزء من الأمة الاندونيسية، ولان تيمور الشرقية كانت محتلة من البرتغاليين فلم تكن هناك مطالب اندونيسية بها. واستنادا الى ذلك لم تكن هناك مطالب اندونيسية في تيمور الشرقية إبان الحملة التوسعية الاندونيسية في إيريان الغربية[٢١] في عام ١٩٦٢. لذا عبرت السلطات الاندونيسية في بداية عام ١٩٧٤ عن عدم ممانعتها لأي مشروع مستقبلي لاستقلال تيمور الشرقية، وكان على رأس المؤيدين له وزير الخارجية الاندونيسي[٢٢] ادم مالك Adam Malik [٢٣].

كان سوهارتو ومالك غير متحمسين للاستيلاء على تيمور الشرقية لأنها مستعمرة برتغالية، الامر الذي قد ينشأ مشكلات سياسية واقتصادية لاندونيسيا[٢٤]، الأمر الذي قد يلحق ضرراً بمكانة اندونيسيا في دول عدم الانحياز، ويهدد منفذها في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة واستراليا واليابان ودولٍ أخرى حليفة للولايات المتحدة التي كانت ضمن بلدان (المجموعة الدولية الداعمة إلى اندونيسيا) المعروفة اختصاراً IGGI[٢٥]. في المقابل كان هناك عدد من المستشارين والمسؤولين الاندونيسيين، على رأسهم الجنرال علي مورتوبو Murtopo [٢٦]، يرون ان استقلال تيمور الشرقية يشكل خطراً على الأمن الاندونيسي، ويهدد بتشجيع الروح الانفصالية في الطرف الشرقي المهمل من الأرخبيل[٢٧]، وان ارتفاع أسعار النفط واحتمالية وجود حقول نفطية كامنة تحت البحر في الجزيرة يجعل منها هدفاً مغرياً لجهات معادية لاندونيسيا. وليس من المستبعد ان الجنرالات الاندونيسيين اعتقدوا

ان عملية الاستيلاء على تيمور أمراً سهلاً، سيما وان اغلب الداعين إلى هذا الرأي هم ممن كانوا يسيطرون على الأجهزة الاستخبارية والمخابراتية في البلاد، فضلاً عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS وهو المؤسسة الفكرية التي يستند إليها التخطيط السياسي والاستراتيجي في اندونيسيا. ان احتمالية استقلال تيمور الشرقية استفز الفكر الأمني الاندونيسي وأشعرهم بخطر وقوعها في أيدي معادية لهم الأمر الذي هدد بتحولها إلى قاعدة ومركز لضرب الوحدة الاندونيسية وتشجيع الميول الانقسامية الضيقة[٢٨]. وازداد القلق الاندونيسي على أمنهم مع إدراكهم انسجام توجهات فرتلين اليسارية مع الجالية الصينية المتواجدة في الجزيرة التي تهيمن على الاقتصاد التيموري، الأمر الذي يهدد بوقوعها تحت الهيمنة الصينية[٢٩]. وربما ان الدوائر الأمنية والعسكرية والأستخبارية الاندونيسية قد بالغت في الخطر الذي يمكن يمكن ان تشكله تيمور الشرقية المستقلة على الأمن القومي الاندونيسي بهدف التبرير لتوجهاتها التوسعية على الساحة الإقليمية، والاجتياح الاندونيسي لايريان الغربية عام ١٩٦٢ مؤشر على هذه التوجهات.

وفي الإطار نفسه، فسر مراقبون التمارين المشتركة التي قامت بها القوات الاندونيسية جنوب سومطرة في آذار ١٩٧٤ باحتمالية ان تكون خططاً وتمارين للتهيئة إلى أزمة طارئة قد تتعرض لها تيمور الشرقية. من جانبها بدأت الخارجية الاندونيسية تلمح إلى ان الاستقلال الكامل غير ممكن عملياً للإقليم، وروجت لفكرة الاندماج النهائي مع اندونيسيا بوصفه الخيار الوحيد الواقعي[٣٠]. وبالرغم من الجهود والنشاطات الاندونيسية الدعائية في تيمور الشرقية ودعمها الواسع لايبوديتي لكنها لم تحقق كسباً كبيراً، ومع ذلك كانت اندونيسيا لديها الاستعداد لدعم فكرة استمرار الحكم البرتغالي لعدة سنوات، تعمل خلاله اندونيسيا على إقناع الشعب التيموري على تقبل انضمامهم إليها[٣١].

وفي إطار محاولة الاندونيسيين الرامية إلى ممارسة دورٍ مهمٍ ومؤثرٍ في الأزمة التيمورية، رحبو بالزيارات التي قام بها كل من خوسيه راموس هارتا Jose Ramos Horta [٣٢] الأمين العام لفرتلين، وارنولد دوز رايز اروجو Arnaldo Dos Reis Araujo [٣٣] زعيم ايبوديتي إلى جاكرتا في صيف عام ١٩٧٤. وقام هارتا بزيارة استراليا أيضاً والتقى بعدد من أعضاء الحكومة الاسترالية فضلا عن زعماء المعارضة لاستمالتهم إلى مساندة الشعب التيموري في نيل حقه في تقرير المصير. وفي أيلول من العام نفسه التقى وزيرا خارجيتي البرتغال واندونيسيا في الأمم المتحدة، وبدا ان ذلك اللقاء تمهيد لاتفاق حول عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية. وجاءت الزيارة التي قام بها الميدا سانتوس Almeida Santos وزير الأقاليم عبر البحار في البرتغال إلى جاكرتا بعد شهر من ذلك في الاتجاه نفسه، وعلى الرغم من تأكيد سوهارتو إلى سانتوس ان اندونيسيا ليست لديها طموحات إقليمية وتعارض الاستعمار بجميع أشكاله، إلا ان اعتراف سانتوس بعدم واقعية فكرة استقلال تيمور، شجعه على الكشف عن طموحاته الحقيقية في الإقليم، عندما أشار الى ان اندونيسيا ستقبل انضمام تيمور الشرقية إليها إذا كان

ذلك يتوافق مع رغبة شعبها، وانه سيقدم لها الدعم بوصفها جزءاً من الدولة الاندونيسية الموحدة. وكانت تلك إيماءة واضحة على بداية الانعطافة في موقف سوهارتو تجاه مستقبل تيمور الشرقية من عدم الممانعة في حال استقلالها إلى العرض على الشعب التيموري اتخاذ قرار الاندماج مع اندونيسيا باعتباره خيارا مفضلا لاندونيسيا [٣٤].

تصاعد طموح سوهارتو في الاستيلاء على تيمور الشرقية عندما التقى في جاوة رئيس الوزراء الاسترالي غوف ويتلام Gough Whitlam [٣٥] في السادس من أيلول عام ١٩٧٤، إذ اخبره الأخير ان تيمور الشرقية يجب ان تصبح جزءاً من اندونيسيا، الأمر الذي شجع سوهارتو على العمل جدياً لضمها[٣٦].

وفي داخل تيمور الشرقية، كانت هناك ارضية مشتركة بين فرتلين و(يودي تي) تمثلت بمعارضتهم الاندماج مع اندونيسيا، وهدفهم الحصول على الاستقلال وان اختلفوا في الطريقة[٣٧]، الامر الذي مكن فرتلين من كسب (يو دي تي) والدخول معها في جبهة سياسية واحدة في كانون الثاني ١٩٧٥ [٣٨]. وطلبوا من البرتغاليين تشكيل حكومة انتقالية من ثلاثة الى ثمان سنوات تمهد لنيل الاستقلال التام[٣٩]. الأمر الذي أثار قلق الاندونيسيين الذين فسرو بدورهم تلك الخطوة ذلك على انها مبادرة من فرتلين سيتمخض عنها خطر متزايد لأنها ستبرز بوصفها الممثل السياسي الوحيد في تيمور الشرقية، وهو الوضع الذي لا يلقى ترحيباً من الاندونيسيين، لأنه سيقف عائقاً أمام نواياهم في ضم تيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع في البرتغال تنذر باحتمال وجود تصميم يساري متطرف يريد الهيمنة على السلطة في لشبونة بالقوة، الأمر الذي يهدد بدعمهم فرتلين ذات التوجهات اليسارية أيضاً[٤٠]. تزامن كل ذلك مع نمو المصالح البحرية الاندونيسية في المنطقة، وبدء الصحافة الاندونيسية نشر أخبار عن الاندونيسيين الذين أرغموا على الهرب من تيمور الشرقية بسبب ما نعتته بـ"الإرهاب اليساري"[٤١]. ومع ذلك بقيت الحكومة الاندونيسية تؤكد إعلامياً على "عدم وجود نوايا لديها في التدخل" بالشأن التيموري الذي عدته من مسؤولية البرتغاليين[٤٢].

حاولت الحكومة الاندونيسية اقناع نظيرتها البرتغالية إشراكهم في تقرير مستقبل تيمور الشرقية، فزار علي مورتوبو لشبونة سراً في شباط ١٩٧٥، في حين زار سانتوس جاكرتا في آذار من السنة نفسها. وأجرى السفير فوق العادة البرتغالي فيتور الفس Vitor M. R. Alves [٤٣] محادثات مع الاندونيسيين حول تيمور الشرقية في جاكرتا في الشهر نفسه. وقد توصل الاندونيسيون، من خلال تلك الزيارات والمحادثات، إلى نتيجة مفادها ان الحكومة البرتغالية قبلت ان يكون مستقبل تيمور الشرقية مسألة مشتركة بين اندونيسيا والبرتغال[٤٤].

في غضون ذلك، تصاعدت حدة التوتر بين (يو دي تي) وفرتلين، الأمر الذي ترتب عليه ان أنهت (يو دي تي) ائتلافها مع فرتلين في السابع والعشرين من آيار احتجاجاً على ما وصفته بـ"الأساليب غير الديمقراطية" لفرتلين، وحدث تقارب في وجهة النظر بين (يو دي تي) وايبوديتي في مسألة تفضيل اندماج تيمور الشرقية إلى اندونيسيا، لكن دون ان يكون هذا الخيار واضحا في تلك المرحلة[٤٥].

ومع ان نتائج المحادثات مع البرتغال، وانفصال (يو دي تي) عن فرتلين قد عزز من آمال اندونيسيا في ضم تيمور الشرقية، إلا ان البرتغال أقدمت في نهاية حزيران على خطوة أثارت امتعاض الاندونيسيين، عندما تجاهلت الحكومة البرتغالية إشراكهم في مؤتمر تحضيري لاستقلال تيمور الشرقية في مكاو. إذ دعا البرتغاليون الكتل السياسية التيمورية الثلاثة الرئيسة إلى المشاركة فيه، وفي الوقت الذي قبلت فيه كل من (يو دي تي) وايبوديتي الدعوة، رفضتها فرتلين احتجاجاً على مشاركة ايبوديتي التي نعتتها بتجمع "للخونة والغادرين"[٤٦]. وعقد المؤتمر للمدة من ٢٦-٢٨ حزيران ١٩٧٥ وتمخض عنه برنامج لإنهاء استعمار تيمور الشرقية، استند إلى إجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية خلال اثني عشر شهراً، وتحقيق الاستقلال في تشرين الأول من عام ١٩٧٨[٤٧].

صدم مؤتمر مكاو اندونيسيا إلى حد ما، لان البرتغال أبعدتها وعقدت المؤتمر دون تنسيق مسبق معها، الأمر الذي عدته الحكومة الاندونيسية "إخلالاً بالتفاهمات السابقة"، التي كانت تشير ضمناً –حسب ما فهمه الاندونيسيين– إلى انها طرفٌ فاعلٌ في التوصل إلى حل لمستقبل تيمور الشرقية[٤٨]. فترتب على ذلك دفع تيمور الشرقية إلى أتون حرب أهلية مهدت إلى التدخل العسكري الاندونيسي فيها.

الحرب الأهلية في تيمور الشرقية والتدخل العسكري الاندونيسي فيها

كان مؤتمر مكاو آخر محاولة للوصول إلى حل سياسي للازمة في تيمور الشرقية قبل ان يستشري العنف فيها، فتحت تأثير التضايق من القوة المتنامية لفرتلين، وفي محاولة للسيطرة على الجزيرة وتوجيه مصيرها بالوجهة التي تريدها، قامت (يو دي تي) في الحادي عشر من آب ١٩٧٥، بانقلاب عسكري أطاح بالحكم البرتغالي، بررته بالضربة الاستباقية لما وصفته بمخطط فرتلين للانقلاب المخطط له في الخامس عشر من الشهر نفسه[٤٩]. وقد سيطر الانقلابيون على نقاط إستراتيجية في العاصمة ديلي، والقوا القبض على قائد الشرطة واستولوا على كميات كبيرة من الأسلحة وفرضوا سيطرتهم على المطار، وبالمقابل لم يتخذ القائد البرتغالي اية إجراءات فعالة لمقاومتهم او محاولة إعادة تأكيد سلطته[٥٠].

شرعت (يو دي تي) بحملة واسعة ضد أعضاء فرتلين فاعتقلت بحدود ٨٠ عضو من ابرز أعضائها، بضمن ذلك احد زعمائها اكسنانا كوسمو Xanana Gusmao ، وقتلوا مجموعة كبيرة من المنضمين لفرتلين، كان من بينهم اخ نائب رئيس الحركة نيكول لوباتو Nicolau Lobato [٥١] . وازاء

ذلك، لم تقف فرتلين متفرجة على ما حققته (يو دي تي) من انتصارات ومكاسب على الأرض فضلا عن حملة اعتقالات أعضائها، فبعد أسبوع من الانقلاب بدأت فرتلين عملياتها المضادة. اما ايبوديتي فلم تلتحق بأي طرف أملاً في ان يستنزف الصراع بين فرتلين و(يو دي تي) قوتيهما فتكون لها اليد العليا في السيطرة على القرار السياسي في الجزيرة[٥٢].

ازاء تلك التطورات لم يكن الاندونيسيون متهيئين خططياً لما يتوجب عليهم القيام به، فوجدوا أنفسهم أمام وضع صعب عليهم التعامل معه واستغلاله لمصلحتهم، ففي الخامس عشر من آب اخبر الجنرال يوكا سوكاما Yoga Sugama رئيس جهاز المخابرات الاندونيسي عدداً من سفراء الدول الصديقة لاندونيسيا، ان بلاده ستتدخل إذا انهار الأمن في تيمور الشرقية، لان ذلك سينعكس سلباً على الأمن في اندونيسيا، ولمح إلى ان الاتحاد السوفيتي والبلدان الشيوعية الأخرى سيعترفون بأية حكومة انفصالية يسارية في تيمور الشرقية، الأمر الذي يشكل تهديداً لاندونيسيا[٥٣]. ويبدو ان سوكاما كان مدركاً، بوصفه رجل مخابرات على مقربة من الأحداث، ان النصر سيكون حليفاً لفرتلين ذات التوجهات اليسارية، الأمر الذي سيؤدي إلى قيام حكومة موالية للمعسكر الشرقي في تيمور الشرقية، في وقت كانت فيه اندونيسيا تعادي الشيوعية، وذلك سيجعل من اندونيسيا احد خطوط الدفاع الحيوية في المواجهة الدائرة بين قطبي الحرب الباردة. لذا فان تلميحه للدول الصديقة ان الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية سيعترفون بأية حكومة يسارية كان يهدف من وراءه كسب المزيد من دعم هذه الدول الصديقة لاندونيسيا للوقوف إلى جانبها في أية خطوات مستقبلية تنوي اندونيسيا القيام بها.

في نهاية آب عام ١٩٧٥، وبعد انضمام معظم القوات المسلحة التيمورية إلى فرتلين، كانت هناك حالة حرب أهلية فعلية على الجزيرة، أدت إلى مغادرة الحاكم البرتغالي العاصمة ديلي إلى ايتورو Atouro البعيدة عن الساحل[٥٤]. في الوقت الذي تمكنت فيه قوات فرتلين من هزيمة قوات (يو دي تي) بسرعة، وفرضت هيمنتها على جزء كبير من تيمور الشرقية، الأمر الذي دفع قوات (يو دي تي) ومناصريهم إلى اللجوء إلى الحدود مع تيمور الغربية الاندونيسية المجاورة[٥٥].

ان تخلي البرتغال عن مسؤوليتها في تيمور الشرقية وعدم قدرتها على معالجة التدهور الأمني والاقتتال بين فرتلين و(يو دي تي) أحرج اندونيسيا، لأنها لن تسمح بوقوع تيمور الشرقية تحت سيطرة جهات معادية لها. ومع ذلك لم ينجرف سوهارتو مع الضغوط الشديدة، التي كان يمارسها عدد من كبار المسؤولين الاندونيسيين في الحكومة الاندونيسية، الذين كانوا يعرفون بـ(الصقور)، وعلى رأسهم وزير الدفاع مارادن بانكبين Maraden Panggabean [٥٦] ورئيس جهاز المخابرات يوكا سوكاما للتدخل العسكري. فسوهارتو كان قلقاً من رد الفعل الدولي وسيما من موقف الكونغرس الأميركي، لان اندونيسيا تعتمد إلى حد كبير على المساعدات والسلاح الأميركي؛ فضلا عن ردود أفعال دول عدم الانحياز؛

والعبء الاقتصادي الذي سيقع على كاهل اندونيسيا من ضم تيمور العاجزة اقتصادياً، لأنه سيشكل إضافة إلى مشكلات اندونيسيا الاقتصادية. ومع ذلك أبقت اندونيسيا خياراتها مفتوحة من خلال مضايقة القوات الاندونيسية المسلحة لقوات فرتلين، وتسليح مؤيدي (يو دي تي) وايبوديتي [٥٧].

وفي اجتماع للحكومة الاندونيسية في نهاية آب صوت سوهارتو ضد القيام بهجوم واسع وشامل على تيمور الشرقية[٥٨]. ويبدو ان سوهارتو كان يريد إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها انه على الرغم من الضغوط الداخلية عليه لكنه يفضل الحلول السلمية، وانه لن يستطع ان يقاوم هذه الضغوط الداخلية المسلطة عليه إلى ما لانهاية. وليس من المستبعد ان تكون عملية تصويت الحكومة الاندونيسية مرتبة للغرض نفسه.

وفي محاولة للتوصل إلى اتفاق لإعادة السلام للجزيرة، قام سانتوس بزيارات الى ايتورو وداروين وكانبرا وجاكرتا في بداية أيلول عام ١٩٧٥، في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الاندونيسية انها لا تنوي التدخل في تيمور الشرقية دون دعوتها من البرتغال. وطُرح اقتراح لتشكيل قوة من أربعة دول إقليمية هي: اندونيسيا، استراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، لإعادة السلام والأمن إلى تيمور الشرقية، لكن الأطراف المعنية فشلت في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن[٥٩].

وفي غضون ذلك، استطاعت فرتلين ان تبسط سيطرتها شبه الكاملة على تيمور الشرقية، وتسربت بعض الأنباء إلى وسائل الإعلام عن ان قادة فرتلين مستعدون للخضوع إلى الإدارة البرتغالية مرة ثانية والتنازل عن مطلبهم في الاستقلال الفوري لصالح تحرك تدريجي للوصول إلى دولتهم المستقلة. لكن البرتغال رفضت ان تستأنف أي مسؤولية عن تيمور الشرقية، التي غادرها الحاكم البرتغالي إلى لشبونة للتشاور مع حكومته[٦٠].

حددت اندونيسيا خمسة مبادئ في تعاملها مع الأزمة في تيمور الشرقية، ففي السابع والعشرين من أيلول ١٩٧٥ وبعد مشاورات بين سوهارتو وبانكبين، صرح الأخير للصحافة ان السياسة الاندونيسية تجاه الأزمة في تيمور الشرقية محددة بخمسة مبادئ هي[٦١]:

١- ترحيب اندونيسيا بانتهاء الاستعمار البرتغالي لتيمور الشرقية.

٢- ضرورة ان تكون عملية انتهاء الاستعمار عملية منظمة.

٣- عدم وجود طموحات إقليمية لاندونيسيا.

٤- ترحيب اندونيسيا برغبة بعض المجموعات في تيمور الشرقية الانضمام الى اندونيسيا.

٥- عملية انتهاء الاستعمار في تيمور الشرقية يجب ان لا تهدد الاستقرار الوطني الاندونيسي.

ان قراءة متمعنة في المبادئ الاندونيسية الخمسة، تظهر بوضوح ان اندونيسيا لايمكنها ان تقبل بان تجري عملية (انتهاء الاستعمار) دون ان يكون لها دور فعال في ملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البرتغالي، ويلاحظ ايضا ان اندونيسيا لم تشر في مبادئها الخمس الى حق الشعب التيموري في تقرير المصير، واكتفت بالترحيب بالمجموعات التي تريد الانضمام اليها، في اشارة ضمنية الى عدم ترحيبها بالمجموعات التي تريد الاستقلال. ونظرا لعدم وجود أسس قانونية او تاريخية تسمح لاندونيسيا المطالبة بتيمور الشرقية فإنها لم تشر إلى أحقيتها في عودتها إليها بعد انتهاء الاستعمار، وبدلا من ذلك وضعت مبدأً غامضا (المبدأ الخامس) قابلا للتأويل يتضمن المطالبة بعدم تهديد عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية للاستقرار الوطني في اندونيسيا، من اجل ان يضل الأمر مفتوحا للتدخل الاندونيسي، اذ من السهل على الاندونيسيين الادعاء ان هناك تأثير سلبي على الوحدة والاستقرار الوطني تسببه الأزمة المتفاقمة في تيمور الشرقية، ومن ثم يكون تبريرا لتدخلهم السافر فيها.

ان مماطلة البرتغال وعدم قيامها بمحاولات جادة لتقريب وجهات النظر بين المجموعات المتناحرة في تيمور الشرقية، فضلا عن عدم تنسيق تحركاتها مع الحكومة الاندونيسية، جعلت الاندونيسيين يعتقدون انه ليس في نية البرتغال المساعدة في إيجاد حل سلمي للازمة يرضي الطموحات الاندونيسية[٦٢]. لذا أهملت وزارة الخارجية الاندونيسية دعوة القوى الصديقة لها في المنطقة لمناشدة البرتغال باتخاذ عمل يسهم بتهدئة الأوضاع في تيمور الشرقية. واعترف سوديب كاندرام Sudib Gandaram رئيس الدائرة الأوربية في وزارة الخارجية الاندونيسية ان الاندونيسيين يدركون انه لا توجد هناك فرصة، من الناحية العملية، في ان يطلب منهم البرتغاليون التدخل في الإقليم نيابة عنهم. وشدد على عدم ثقة البرتغاليين بهم. في حين صرح احد المسؤولين الاندونيسيين أن الحكومة الاندونيسية لن توافق على أية محادثات عن المستعمرة تعقد في كانبيرا، لان الرأي العام الاسترالي – من وجهة نظره- غير متفهم للموقف الاندونيسي[٦٣].

أدى استمرار الحرب الأهلية في تيمور الشرقية إلى تدفق اللاجئين إلى الحدود مع تيمور الغربية الاندونيسية، إذ وصل عددهم إلى حوالي اثنين وأربعين الف لاجئ إلى تيمور الغربية الاندونيسية، الأمر الذي سبب المزيد من الضغط السياسي والاقتصادي على الحكومة الاندونيسية. إذ ان اللاجئين كانوا يكلفون اندونيسيا حوالي خمسٍ ونصف مليون روبية يوميا حسبما صرح به كاندرام. وأعلن احد الجنرالات الاندونيسيين ان سوهارتو "ليس قلقاً من التكاليف فحسب، وإنما على مسؤولية اندونيسيا لضمان سلامة اللاجئين"، سيما وان وسائل الإعلام الاندونيسية أخذت تركز على محنتهم، وخرجت مظاهرات في اندونيسيا وكانبيرا تضامناً معهم[٦٤].

ومن جانب آخر، كانت فرتلين تحاول ان تكسب اعترافا دوليا بها، خطوة في طريق تدويل الازمة في تيمور الشرقية، فأرسلت رسائل إلى الأمم المتحدة من خلال حكومة جبهة تحرير موزامبيق المعروفة باسم فريليمو Frelimo[٦٥] التي كانت تربطها بفرتلين علاقات جيدة. وأرسلت فرتلين عدداً من الوفود لزيارة موزامبيق وتنزانيا والجزائر، وذلك لتسليط الضوء على قضيتهم ولفت نظر الراي العام الدولي اليها. في المقابل كانت اندونيسيا تعمل بقوة من اجل إبعاد قضية تيمور الشرقية عن تدخل الأمم المتحدة[٦٦].

مع ذلك، واصل المسؤولون الاندونيسيون الإعلان عن التزامهم بعدم التدخل في تيمور الشرقية رغم تعبيرهم عن عدم الرضا عن سياسة البرتغال تجاه الأزمة. إذ أكد وزير الدفاع الاندونيسي للسفير البريطاني في جاكرتا انه "يؤمن إيماناً عميقاً ان انضمام تيمور الشرقية لاندونيسيا هو الحل العملي الوحيد لمستقبلها"، لكنه عبر عن التزامه برأي الرئيس سوهارتو حول تقرير المصير. وأشار الجنرال سورونو Surono نائب القائد العام للقوات المسلحة الاندونيسية إلى الرأي نفسه عندما اتصل به السفير البريطاني في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٥ إذ أكد على الحاجة إلى قيام البرتغال بعمل ما. وفي هذا الوقت كان الاندونيسيون ينشرون قوات كبيرة على المناطق الحدودية أكثر من تلك التي كانوا يحتفظون بها قبل اندلاع الأزمة. واخذ الاندونيسيون يعبرون عن عدم قدرتهم على توفير الأموال اللازمة لمساعدة اللاجئين[٦٧].

في غضون ذلك، بدأت القوات الاندونيسية بتعزيز مواقعها في تيمور الغربية الاندونيسية، وازدادت طلعاتها الجوية التي تراقب وترصد قوات فرتلين، فضلاً عن ان عناصر من قوات اندونيسية خاصة انتشرت في تيمور الغربية، تألفت من كتيبة الفدائيين RPKAD والبحرية والوحدات الخاصة من القوة الجوية ووحدات إنزال ومشاة وأخرى للشؤون الهندسية المتنقلة. وكل هذه الاستعدادات كانت تشير إلى ان اندونيسيا بدأ صبرها ينفذ وهي تتجه نحو الشروع في عملية نوعية[٦٨]. وعلى الرغم من ان سوهارتو بقي على موقفه المتردد في الهجوم الواسع والشامل والمعلن على تيمور الشرقية[٦٩]، لكنه اخذ بنصيحة الجنرال علي مورنوبو ورئيس استخبارات الجيش، وقرر تعزيز قدرات القوات المعادية لفرتلين داخل تيمور الشرقية، وبين اللاجئين عن طريق الأموال والتدريب وتوفير (المتطوعين) والإسناد اللوجيستي، لدعم كفاءة القوات الموالية لها، وإظهار فرتلين وكأنها غير قادرة على فرض سيطرة تامة على تيمور الشرقية مع ترك الطريق مفتوحاً نحو الحل السياسي[٧٠]. وفي إحدى هذه العمليات الداعمة للقوات المعادية لفرتلين قتل خمسة صحفيين من استراليا (اثنان منهم مولدهم في بريطانيا) في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٧٥ في بلباو قرب الحدود الفاصلة بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية[٧١]. وكانت هناك تقارير متضاربة عن مقتلهم، أهمها تلك القائلة بأنهم قتلوا عمداً لمنع كشف وجود القوات الاندونيسية على الحدود مع تيمور الشرقية الأمر الذي أثار الصحافة الاسترالية ضد الاندونيسيين[٧٢].

وهكذا أصبح ما كان بدايته مساعدة للتيموريين المؤيدين الانضمام إلى اندونيسيا، يتزايد بشكل مباشر وسري ليتحول إلى تدخل غير معلن للجيش الاندونيسي للحفاظ على (وهم) ان الجيش الاندونيسي غير متورط، علما انه لم تكن هناك في البداية ميزانية نظامية للعمليات التي كانت تدفع من التخصيصات الدفاعية الاعتيادية. في الوقت الذي كانت فيه مقاومة فرتلين قوية بشكل غير متوقع أحرجت فيه القوات الاندونيسية واقامت صعوبات جمة امامها. و ظهر واضحاً بحلول نهاية تشرين الاول ان العملية السرية فشلت في تحقيق نجاح سريع. وزاد المشكلة تعقيداً تزايد عدد اللاجئين على الحدود مع تيمور الغربية الذين وصل عددهم إلى خمسين الف، الأمر الذي زاد من الأعباء على خزينة الدولة في جاكرتا، وزاد من ضغط المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية للقيام بتدخل كبير وعلني[٧٣].

وفي ظل هذا الجو المشحون بالتوتر، وبينما كانت المناوشات المسلحة تتصاعد بين أطراف الصراع، كانت هناك أكثر من محاولة للحل السياسي، ففي بداية تشرين الثاني ١٩٧٥ أجرى وزير الخارجية الاندونيسي محادثات مع البرتغاليين في روما، اتفق فيها الطرفان على "ان تدخل الأمم المتحدة سيكون قبل أوانه، وسوف لن يساعد في حل الأزمة"، لكن نتائج المحادثات لم تكن حاسمة، لأنها لم تطرح حلاً او آلية للوصول إلى حل مناسب ينال رضا الأطراف المتصارعة. ولم تبذل البرتغال بعدها جهداً لجمع الأحزاب التيمورية الثلاثة معاً[٧٤]. ويبدو ان النتيجة الوحيدة التي كان البرتغاليون يهدفون إليها هي ترك الاندونيسيين ينهمكون بقوة أكثر لتكون تيمور الشرقية مأزقاً لهم بدلاً من ان تكون مأزقاً للبرتغاليين أنفسهم.

وفي الوقت الذي كانت فيه البرتغال غير قادرة او راغبة في اتخاذ خطوة فعالة لحل الأزمة و"اكتفت بالمشاهدة"[٧٥]، بذل المستشارون المقربون من سوهارتو جهوداً حثيثة في سبيل إقناعه ان استمرار فشل البرتغال في إعادة سيطرتها على تيمور الشرقية لا يترك أمام اندونيسيا خياراً إلا ان تقوم بإجراء بنفسها. وتمهيدا لتدخلهم العسكري اخبر كاندرام السفير البريطاني في جاكرتا بان هدف اندونيسيا من أي تدخل واسع محتمل هو "إعادة القانون والنظام إلى المستعمرة" وبعد ان يستتب الأمن فيها سينسحبون ويدعونها تحت السيطرة الكاملة للبرتغال[٧٦]. وهذا ابعد ما يكون عن الطموحات الاندونيسية سيما المؤسسة العسكرية التي كانت تريد استغلال الأزمة في تيمور الشرقية لتوسيع الدولة الاندونيسية، ولم تكن تلك التصريحات الا غطاء للطموحات الاندونيسية الإقليمية.

وبعد ان بدا سوهارتو يظهر قناعة بآراء مستشاريه، اصدر أوامره بتسريع العمليات السرية بضمنها استخدام السفن والطائرات، ووافق على تهيئة ميزانية خاصة للعمليات. وكان الهدف الأساس من هذه العمليات حسبما أبلغت فيه السفارة الاسترالية نظيرتها الأميركية هو تطويق العاصمة ديلي بحلول الخامس عشر من تشرين الثاني، وكانت اندونيسيا تأمل من ذلك انهيار فرتلين حتى لا تكون هناك حاجة إلى

مفاوضات ثلاثية، ويقتصر التفاوض مع (يو دي تي) وابوديتي التي ستسلم تيمور الشرقية إلى اندونيسيا دون عناء. وكان سوهارتو يأمل ان يصل إلى ذلك من خلال العمليات السرية التي لا تتسبب بردود فعل دولية منددة ومستنكرة للتدخل الاندونيسي(٧٧).

وإزاء ذلك، أقدمت فرتلين على خطوة عمقت من تعقد الأزمة في تيمور الشرقية، عندما أعلنت من جانبها فقط، في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٥ استقلال تيمور الشرقية، وأطلقت عليها اسم (الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية) وطالبت عدد من دول العالم الاعتراف بها(٧٨). وكانت فرتلين تعتقد ان اعلان الاستقلال سيمنحها بعض المكانة في المحافل الدولية، فضلا عن انه يمكن ان يشكل نقطة للمقاومة يتجمع حولها الشعب التيموري(٧٩). ولكن اعلان الاستقلال لم يحظَ باعتراف دولي ذي أهمية، فباستثناء موزامبيق وغانا وانغولا، لم تعترف به الدول الأخرى بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين رغم إعلانهما دعم الكفاح الثوري لشعب تيمور من اجل الاستقلال، نظرا لأن الدولتين كانتا تسعيان إلى تحسين علاقاتهما باندونيسيا التي تحتل أهمية مركزية في جنوب شرق اسيا(٨٠). وبعد يوم واحد فقط من إعلان فرتلين أعلنت أربعة كتل سياسية تيمورية رفضها له وهي: (يو دي تي)، ايبوديتي، كوتا Kota وتربليستا Trabalista ، التي بدورها أعلنت مجتمعة استقلال تيمور الشرقية عن البرتغال واختارت انضمامها الفوري لاندونيسيا، وشكلت حكومة انتقالية لتتولى ترتيبات عملية الانضمام(٨١).

وفي خضم تلك التطورات المتسارعة، كانت هناك محاولات غير مدروسة وغير مؤثرة من البرتغاليين، تحت ضغط اندونيسيا واستراليا، لتحقيق مفاوضات تسوية بين الأحزاب السياسية المتناحرة، للوصول إلى توقيت لإنهاء استعمار تيمور الشرقية، الذي سبق وحدد في مؤتمر مكاو بعام ١٩٧٨. ولكن الوضع غير المستقر في البرتغال وتركيز البرتغاليون على أوضاع مستعمراتهم في إفريقيا، وربما عدم رغبتهم بحل الأزمة في تيمور الشرقية، منعهم من إعطاء الاهتمام الكاف لها(٨٢). الأمر الذي أدى إلى فشلها في الوصول لتسوية مقبولة للازمة.

وبعد مناشدات من ايبوديتي و(يو دي تي) للحكومة الاندونيسية لتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إليها، لأجل ما أسمته بـ(استعادة الأمن والنظام) في تيمور الشرقية، و(حمايتها من الفوضى والتهديدات) من بقايا الحكومة البرتغالية ومن قوات فرتلين(٨٣)، أعلنت اندونيسيا وفي وقت مبكر من السابع من كانون الأول ١٩٧٥، انطلاق هجومها العسكري على تيمور الشرقية، فهبطت القوات المظلية الاندونيسية على سواحل العاصمة ديلي، وضربت السفن الاندونيسية بالمدفعية التلال المحيطة بالعاصمة، وشارك في الهجوم حوالي عشرة آلاف جندي اندونيسي، أرغموا قوات فرتلين على الانسحاب للتلال المحيطة، التي هيأتها قوات فرتلين لتكون منطلقاً للمقاومة، التي تبنوا فيها أسلوب حرب العصابات. وقد رافق سيطرة الاندونيسيين على ديلي أعمال سلب ونهب وقتل واسعة النطاق(٨٤).

وفي الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام الاندونيسية تحاول ان تصور الأوضاع في تيمور الشرقية على انها مستتبة، ذكر تقرير للسفير البريطاني ان لديه معلومات مؤكدة تشير إلى "ان الهجوم الاندونيسي على ديلي سيما الهجوم الجوي أدير بشكل سيء . فكان هناك عدد من القتلى الاندونيسيين بسبب قيام قوات اندونيسية بإطلاق النار على قوات اندونيسية أخرى بسبب ضعف التنسيق، فضلا عن وجود حالة من السلب والنهب والقتل انتشرت في ديلي. وأعاقت الإمطار الغزيرة التحركات العسكرية"[٨٥]. من جانبه، قدر الملحق العسكري الاسترالي عدد القوات العسكرية الاندونيسية الموجودة في تيمور الشرقية في نهاية عام ١٩٧٥ بـ(١٢-١٥) الف جندي[٨٦].

وكشف تقرير بريطاني آخر عن "ان الاندونيسيين أقدموا على عمل عسكري لم يكونو قادرين على انجازه سريعاً. فلم تكن العمليات سهلة على الإطلاق بسبب البرد والمطر وكانوا يعملون بشكل غير متقن، فضلا عن افتقارهم للتنسيق الكافي بين القوات الجوية والبرية. وان الهجوم بدأ دون اعتبار لتحديد الاستخبارات مراكز فرتلين المهمة، الأمر الذي تسبب بوقوع إصابات كثيرة دون وجود ضرورة لوقوعها. وفشل الضباط في السيطرة على جنودهم حتى في ضراوة المعركة، وانهار الدعم اللوجيستي بسبب فشل التخطيط والتنفيذ. وانخفضت كميات الطعام والشراب المخصصة للقوات في خط الجبهة، في الوقت الذي فشلت فيه القوات الاندونيسية تامين المدن الرئيسة بسرعة. ولم تستطع الأحزاب المؤيدة لاندونيسيا حتى السابع عشر من كانون الأول تشكيل حكومة مؤقتة. ويبدو انه بعد عشرة أيام من بدء العمليات العسكرية لم يستطع الاندونيسيون فرض سيطرة فعالة على المناطق المدنية" [٨٧].

وفي محاولة للتضليل عن المشكلات التي واجهها الجيش الاندونيسي في تيمور الشرقية، وإضفاء الصفة الشرعية على الاجتياح العسكري، أعلن وزير الخارجية الاندونيسي في مطلع نيسان عام ١٩٧٦ عن ان تيمور الشرقية ستخضع لـ(قانون الاختيار الحر) للتصديق على قرارها بالاندماج مع اندونيسيا، ودعا الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين للإشراف على الإجراءات. لكن الأمين العام للأمم المتحدة رفض إرسال مراقبين وعلق على الدعوة الاندونيسية بقوله ان الاندونيسيين يريدون "شرعنة ضمهم لتيمور الشرقية"[٨٨]. وعلى الرغم من رفض الأمم المتحدة الإشراف على إجراءات الضم فان اندونيسيا استمرت فيها، إذ اختار الاندونيسيون سبعاً وثلاثين شخصية تيمورية انتقيت بعناية من المؤيدين لهم، وأطلقت عليهم اسم (جمعية ممثلو الشعب)، الذين صوتوا في الحادي والثلاثين من آيار في العاصمة ديلي بالإجماع على الموافقة على طلب الرئيس سوهارتو بضم تيمور الشرقية إلى اندونيسيا[٨٩]. ووصف القنصل النيوزيلندي –الدبلوماسي الوحيد الذي كان حاضرا من الممثلين والسفراء الأجانب في جاكرتا وتيمور الشرقية– عملية التصويت، بـ"السيناريو المعد مسبقاً، الذي لم يترك خياراً للتيموريين"[٩٠]. وفي

السابع والعشرين من تموز ١٩٧٦ أعلنت اندونيسيا عن انضمام تيمور الشرقية بشكل نهائي إليها وأصبحت المقاطعة السابعة والعشرين فيها[٩١].

اهم المواقف الدولية:

لم تحظَ أزمة تيمور الشرقية باهتمام دولي كبير، لان حالة الصراع التي ميزت العلاقات الدولية في حقبة الحرب الباردة كانت تزيد او تقلل من قيمة أية أزمة دولية ليس بقدر تأثيرها على الشعوب المتضررة منها او وفقاً للمبادئ والقيم الأخلاقية، بل كان العامل الحاسم هو وزن وأهمية الأزمة او المنطقة التي فيها الأزمة على استراتيجيات الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي. ونظرا –وكما اشرنا سابقا– إلى ان الاتحاد السوفيتي والصين لم يكونا راغبين في زيادة حالة التوتر في علاقاتهما مع اندونيسيا فأنهما لم يتخذا موقفا جادا وقويا ضد الاجتياح والضم الاندونيسي لتيمور الشرقية. اما الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالي ومن ورائها حلفاؤها في المنطقة او من لديهم مصالح فيها، فكانوا غير مستعدين للتضحية بعلاقاتهم الوثيقة مع اندونيسيا من اجل تيمور الشرقية وأماني شعبها، فاتخذوا مواقفهم ارتباطا بمصالحهم وهذا ما سنحاول إيضاحه في تناولنا لأهم هذه المواقف.

الموقف الأميركي

كان الموقف الأميركي ذا أهمية بالغة لاندونيسيا، لان الولايات المتحدة كانت تقدم لها مساعدات اقتصادية وعسكرية تتجاوز مائتين وعشرين مليون دولار سنويا، فضلاً عما يقدمه حلفاء الولايات المتحدة من دعم ومساعدات سنوية إليها بوصفها دولة معادية للشيوعية على الرغم من احتفاظها بواجهة عدم الانحياز. وازدادت أهمية اندونيسيا في حسابات السياسة الخارجية الأميركية خلال الانسحاب الأميركي التدريجي من فيتنام مطلع عقد السبعينات وأبدى الرئيس الأميركي نيكسون Richard M. Nixon [٩٢] ووزير خارجيته كيسنجر Henry A. Kissinger [٩٣] اهتماماً خاصاً بتعزيز وتقوية الدور السياسي والعسكري لاندونيسيا في محيطها الإقليمي، سيما وان تلك التوجهات لقيت ترحيباً كبيراً من سوهارتو الذي كان بحاجة ماسة إلى المساعدات الأميركية لبناء المؤسسات العسكرية والاقتصادية في بلاده. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية او معاهدة تحالف مع جاكرتا، فان البيت الأبيض في عهد نيكسون وسع بفعالية ما عرف بـ(مبدأ نيكسون) الذي أكد على مساعدة (الوكلاء الإقليمين) المعادين للشيوعية لدعم أمنهم واستقرارهم الإقليمي. وقد كان المسؤولون الأميركيون يعتقدون ان على اندونيسيا تأدية دور كبير في الدفاع الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، على ان تشرع الولايات المتحدة بدورها بزيادة المساعدات العسكرية للتناسب مع هذا الدور[٩٤].

الإحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه

(١٩٧٤-١٩٧٦)

لقد كانت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٣ تشعر بالقلق إزاء خطط اندونيسيا للتوسع إقليمياً، بعد سيطرتها على أيريان الغربية في عام ١٩٦٢، إذ أوضحت مذكرة أميركية في الخامس من شباط ١٩٦٣ ان احتمال وقوع هجوم اندونيسي على تيمور الشرقية "أمراً لا مفر منه"، على الرغم من عدم امتلاكها أساس قانوني للمطالبة بالجزيرة. وكانت الولايات المتحدة حينها مستعدة لاتخاذ إجراءات ضد اندونيسيا في الأمم المتحدة اذا ما أقدمت على اجتياح تيمور الشرقية[٩٥]. لكن الولايات المتحدة غيرت موقفها من الطموحات الاندونيسية بعد تحسن علاقاتها معها اثر سقوط نظام سوكارنو على يد الجنرال سوهارتو في أواخر عام ١٩٦٥، إذ صارت اندونيسيا تؤدي دوراً متنامياً ومهماً في الإستراتيجية الأميركية في منطقة جنوب شرق آسيا، لذا فإن الأميركيين قدموا لسوهارتو دعماً غير محدود في حملته للقضاء على الشيوعيين الاندونيسيين. وبين عامي ١٩٦٦-١٩٧٤ أدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميين بقيادة اليابان واستراليا دوراً كبيراً في تأمين نظام سوهارتو من خلال بعض الترتيبات الاقتصادية الجماعية التي أقاموها لدعم الاقتصاد الاندونيسي[٩٦].

كانت هناك ثلاثة عوامل رئيسة أعطت اندونيسيا قيمة كبيرة في حسابات الإستراتيجية الأميركية في منطقة جنوب شرق آسيا، أولها كان القلق من التوسع الشيوعي على حساب دول وحكومات حليفة للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا؛ وثانيها أهمية الممرات البحرية الإستراتيجية التي تسيطر عليها اندونيسيا؛ اما ثالثها فيتمثل في أهمية اندونيسيا بوصفها دولة نفطية[٩٧].

ان الانتصارات المتلاحقة التي حققتها القوات الفيتنامية في منتصف السبعينات من القرن المنصرم كانت نكسة كبيرة للهيبة الأميركية ولمصالحها في المنطقة، وقد تزامن ذلك مع نجاح الخمير الحمر Khmer Rouge في الوصول الى السلطة في كمبوديا وتأسيسهم لحكومة شيوعية فيها. الأمر الذي اقلق صناع السياسة الخارجية الأميركية من خسارة كامل منطقة جنوب شرق آسيا لصالح الشيوعيين، فضلا عن ان الأميركيين كانوا يعتقدون ان الهزيمة في فيتنام "أضعفت ثقة جاكرتا في نوايا الولايات المتحدة نحو اسيا"[٩٨].

ولا يقل أهمية عن القلق من التوسع الشيوعي، موقع اندونيسيا الجغرافي، اذ ان اندونيسيا عبارة عن أرخبيل من الجزر بين آسيا واستراليا، تمتعت بموقع متميز أهلها للسيطرة على الممرات البحرية بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي، فعلى سبيل المثال ان مضيق ملقا Malacca الذي يقع بين شبه جزيرة ملايو وجزيرة سومطرة، تمر من خلاله كميات ضخمة من التجارة الأميركية، فضلا عن واردات النفط من الشرق الأوسط المتجهة إلى اليابان احد أهم حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا[٩٩].

ورغم ان النفط احد العوامل الرئيسة، لكنه اقل أهمية من العاملين الأنفي الذكر. اذ ان المقاطعة النفطية العربية اثر حرب (أكتوبر ١٩٧٣) رفعت من أهمية وقيمة النفط بوصفه أداة سياسية وسلاح في المعركة، فضلا عن أهميته الاقتصادية الحيوية، ففي الوقت الذي رفعت فيه الدول النفطية أسعار النفط بنسبة ١٠% فان اندونيسيا اكتفت برفعه ٤% فقط، فكان المسؤولون الأميركيون مسرورون من الموقف الاندونيسي في تلك الأزمة[١٠٠].

ان ارتفاع معدلات إنتاج النفط الاندونيسي وزيادة عوائده، واحتمال الانسحاب الأميركي النهائي من فيتنام، عزز من عزم سوهارتو على تحديث قوات الجيش الاندونيسي بالاعتماد على الأسلحة والتدريب الأميركي. وعبر المسؤولون الاندونيسيون مراراً وتكراراً عن شعورهم بالحاجة الملحة لتحسين قواتهم العسكرية، مستغلين بمهارة القلق الأميركي من تقلص نفوذهم أثر انسحابهم من جنوب شرق آسيا، فكانوا يؤكدون على ان هبوط مستوى المساعدات الأميركية يشير إلى تضاؤل مصالحها[١٠١]، بهدف دفع الأميركيين الى تقديم المزيد من المساعدات إليها.

وهكذا فان الأميركيين كانوا يراقبون الوضع عن كثب في تيمور الشرقية والموقف الاندونيسي منه. ففي الثاني عشر من آب ١٩٧٤ التقى السفير الأميركي في جاكرتا بوزير الخارجية الاندونيسي آدم مالك الذي اخبره انه يفضل ان تبقى تيمور الشرقية تحت السيطرة البرتغالية او نيلها الاستقلال شريطة ضمان عدم تحولها إلى قاعدة يرتكز عليها النفوذ الصيني في المنطقة. ووجد السفير الأميركي ان رأي آدم ليس له قيمة كبيرة، لأنه يتقاطع مع رأي المؤسسات العسكرية والأمنية الاندونيسية التي "ستقرر بمفردها السياسة [الاندونيسية] في النهاية"، اذ كانت ترى ان وجود تيمور شرقية مستقلة يعد تهديداً واضحاً وكبيراً للأمن في اندونيسيا، ومن ثم فأنها لا يمكن ان تقبل باستقلال تيمور الشرقية[١٠٢].

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٤ زار نائب وزير الدفاع الأميركي وليم كليمنتس William P. Clements اندونيسيا لترتيب عقد صفقة أسلحة تتضمن غواصات وسفن، وقد التقى بوزير الخارجية الاندونيسي الذي طرح موضوع تيمور الشرقية على طاولة النقاش معه، وأكد على سوء السياسة البرتغالية في الأزمة وعدم قيامها بجهد حقيقي لحلها، ولمح إلى ان الحكومة الاندونيسية تتعرض لضغط شعبي كبير بسبب تدهور الأوضاع في تيمور الشرقية، وانه في نهاية المطاف سيكون عليها اتخاذ قرار لوقف حالة التدهور الأمني فيها [١٠٣].

كانت اندونيسيا حريصة على استكشاف الموقف الأميركي من قضية تيمور الشرقية قبل اتخاذ قرار بالتدخل الواسع فيها، ففي نهاية كانون الأول ١٩٧٤ التقى الملحق العسكري الاندونيسي الجنرال ناشلني General Nichlany بعضو مجلس الأمن القومي الأميركي سميسر W.R. Smyser وبدأ حديثه

بالطلب من الولايات المتحدة اقناع إسرائيل الوقوف بوجه الدعاية المضادة التي تقوم بها عناصر معادية لاندونيسيا بين اليهود في الولايات المتحدة مذكرا أنه "على الرغم من ان اندونيسيا دولة ذات تراث إسلامي، لكنها صديق جيد لإسرائيل" ويبدو ان التذكير بعلاقات اندونيسيا الجيدة مع إسرائيل كان مدخلا اختاره ناشلني بعناية للقضية الرئيسة التي كان يريد معرفة الموقف الأميركي منها، وهي ردة الفعل الأميركية إذا قامت اندونيسيا بضم تيمور الشرقية. ولكن سميسر لم يكشف لناشلني أي موقف أميركي واكتفى بالصمت. وقد اقترح سميسر على كيسنجر إظهار استعداده للقاء المسؤولين الاندونيسيين لبيان الاهتمام الأميركي بمشكلاتهم لإعطاء قيمة للعلاقات السياسية التي تربط بين البلدين[١٠٤].

وبعد حوالي شهر من هذا اللقاء، وصلت معلومات إلى الخارجية الأميركية أشارت إلى نفاذ صبر العسكريين الاندونيسيين وإلى وجود توجه اندونيسي بضم تيمور الشرقية حتى لو استلزم الأمر استخدام القوة[١٠٥]. ولم تكن الولايات المتحدة حينها قد حسمت أمرها من السياسة التي يجب إتباعها فيما اذا تفاقمت الأزمة في تيمور الشرقية، لذا طلبت الخارجية الأميركية في السادس من شباط ١٩٧٥من سفيرها في جاكرتا ديفيد نيوسوم David D.Newsom رأيه وتوصيته في السياسة التي يجب إتباعها في التعامل مع الأوضاع في تيمور الشرقية[١٠٦]. وقد أوصى نيوسوم حكومته بإتباع ما أطلق عليه اسم "سياسة الصمت". مبررا توصيته ان هناك مصالح حيوية للولايات المتحدة في اندونيسيا لا تقابلها أية مصالح ذات قيمة في تيمور الشرقية[١٠٧].

ولاستجلاء حقيقة الأوضاع في تيمور الشرقية عن قرب، قام القنصل الأميركي في سورابايا بزيارة تيمور الشرقية في الثالث من آذار ، ورفع في ختامها تقريراً للسفارة الأميركية في جاكرتا، أكد فيه عدم وجود أي تعاطف بين النخبة او السكان عامة في تيمور الشرقية مع خيار فرض السيادة الاندونيسية عليهم "فبدون الاستخبارات المحلية والتعاطف الجماهيري فان الاجتياح العسكري لتيمور الشرقية يمكن ان يكلف أفضل القوات المسلحة في العالم ضريبة عالية، وان اية محاولة لضمها بالقوة من المحتمل ان تكون صعبة ودموية ومكلفة"[١٠٨].

وصل تقرير القنصل الأميركي إلى الخارجية الأميركية في الوقت الذي كان فيه سميسر ينبه كيسنجر من عرقلة الطموحات الاندونيسية في الاستيلاء على تيمور الشرقية. لقد كان الأميركيون يدركون ان محاولة إيقاف الاندونيسيين معناه المخاطرة بعلاقاتهما الثنائية، وكانت الخيارات المطروحة كما شرحها سميسر:"ان معارضتنا للاندونيسيين ستهدد علاقتنا بهم دون ان تؤثر في قرارهم، وفي حالة عدم محاولتنا إيقافهم سيكون موقفنا جيداً اذا أحجموا عن القيام بأي شي، ولكن ربما سنكون في وضع سيء لو أنهم مضوا قدماً مع رد فعل قوي من الكونغرس الذي قد يطلب منا قطع المساعدات إلى اندونيسيا كما نحن فعلنا مع تركيا، لكن من الواضح ليس هناك اهتمام كبير بمصير تيمور مثلما كان بمصير قبرص".

وأوصى الخارجية الأميركية بتوجيه المتحدث باسمها بالرد على أي سؤال يتعلق بتحديد مصير تيمور الشرقية بالقول: "ان أي تغيير في حالة تيمور يجب ان يتم بسلام طبقاً لرغبات السكان". وعلى السفير نيوسوم انتهاج الأسلوب نفسه إذا ما طرح عليه سؤالاً في مناقشته مع المسؤولين الاندونيسيين في اللقاءات الرسمية. فيما أكد سميسر لكيسنجر انه سيستمر في عدم إجابة ناشلني عن أي تساؤلات قد يطرحها من جديد لكنه سيعبر عن تحفظه على الخيار العسكري، وقد صادق كيسنجر على توصيات سميسر[١٠٩].

ومع تأزم الموقف في تيمور الشرقية دون ان تكون هناك سياسة واضحة تتبناها الولايات المتحدة، قام سوهارتو بزيارة الى الولايات المتحدة في مطلع تموز ١٩٧٥، أجرى خلالها محادثات مطولة ومهمة مع فورد وكيسنجر وعدد من المسؤولين الأميركيين في كامب ديفيد. وبما ان هذه الزيارة قد جاءت بعد شهرين فقط من هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، وفي ظل اتجاه الأزمة التيمورية إلى التفاقم، حاول سوهارتو ان يحصل على تطمينات من الولايات المتحدة بأنها ماضية في تأدية دور فعال في جنوب شرق آسيا. لذا كان الإطار العام للاجتماع هو مناقشة مصالحهم المشتركة في الوقوف بوجه انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا. وبالرغم من تقييد الكونغرس للمساعدات الخارجية، عرض فورد تزويد اندونيسيا بالسفن الحربية الفائضة والدبابات والطائرات، وتعهد بزيادة المساعدات العسكرية. ورغم ان الأوضاع في تيمور الشرقية لم تكن مدرجة على جدول أجندة المحادثات، الا ان سوهارتو أنهى اجتماعه مع فورد بطرحها. فبعد تأكيده على ان اندونيسيا تدعم إنهاء الاستعمار من خلال حق تقرير المصير، ادعى ان الأغلبية من سكان تيمور الشرقية تريد الاندماج مع اندونيسيا، وانه السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار فيها، وجادل "بما إنها إقليم صغير يفتقر إلى الموارد فمن الصعوبة ان تصبح بلداً مستقلاً دون مواجهة صعوبات كبيرة ... اما إذا أرادوا الانضمام لاندونيسيا كإقليم مستقل فان ذلك غير ممكن لان اندونيسيا دولة واحدة موحدة، لذلك فان الطريق الوحيد هو الاندماج الكامل مع اندونيسيا ... المشكلة ألان هؤلاء الّذين يريدون الاستقلال، مع العلم أنهم متأثرون بالشيوعية، اما الّذين يريدون الاندماج مع اندونيسيا فهم عرضة لضغط كبير من الشيوعيين"[١١٠]. هكذا طرح سوهارتو متناقضا قضية تيمور الشرقية، ففي الوقت الذي كان يؤكد تأييده لحق تقرير المصير من جهة فانه لم يترك سوى مسار واحد مفتوح له، وهو الاندماج مع اندونيسيا اما الخيارات الأخرى فغير قابلة للنجاح حسب رأيه. فضلا عن ان سوهارتو استغل جيدا ورقة التهديد الشيوعي للسيطرة على الجزيرة، وهو يعلم ان الأميركيين لن يتحملوا دولة شيوعية جديدة أخرى في المنطقة بعد انتصار الفيتناميين الشيوعيين عليهم. ويبدو ان عدم تعليق فورد على ما طرحه سوهارتو عن تيمور كان إشارة إلى عدم وجود ممانعة أميركية لضم اندونيسي محتمل لها.

شجع الموقف الأميركي الصامت من قضية تيمور الشرقية سوهارتو على المضي قدماً في عدم السماح لشعبها بتقرير مصيره، لذا فانه وفور عودته إلى اندونيسيا أعلن في الثامن من تموز في أول بيان علني له عن الأزمة التيمورية، ان "تيمور الشرقية مستقلة ليست قابلة للحياة"(١١١).

ومع بدء الحرب الأهلية في تيمور الشرقية واستيلاء (يو دي تي) على أجزاء مهمة منها، رأى كيسنجر في اجتماع للكادر المتقدم للخارجية الأميركية في الثاني عشر من آب ١٩٧٥ ضرورة عدم القيام بأي شئ إذ قال: "في كل الأحوال، وحيثما سارت الأمور، اذا كانت حركة اندونيسية، او حركة مضادة لها، اعتقد ان الوضع يحتم علينا ان لا نقوم بأي شي. من الواضح ان الاندونيسيين ماضون قدما في عدم السماح لأي عنصر معادي بالاستيلاء على جزيرة في منتصف الجهة اليمنى من الأرخبيل الاندونيسي. وجلياً ان الاندونيسيين سيستولون على الجزيرة عاجلاً آم آجلاً"(١١٢). يؤشر تصريح كيسنجر إلى مساعديه ان الإدارة الأميركية كانت لديها قناعة نهائية ان الاجتياح الاندونيسي للجزيرة قادم لا محالة، ولا طائل من معارضته، التي قد تلحق ضررا بالعلاقات مع اندونيسيا التي كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى تعزيزها وليس العكس.

في غضون ذلك كانت هناك معلومات لدى الخارجية الأميركية تؤكد ان سوهارتو حدد موعد الاجتياح العسكري لتيمور الشرقية بين ٦-٨ كانون الأول ١٩٧٥، علما ان زيارة فورد المقررة إلى اندونيسيا كانت ستصادف هذا التاريخ، الأمر الذي كان يهدد بربط الإعلام والمراقبين بينها وبين الشروع بالعمل العسكري(١١٣).

وكان كيسنجر يريد ان يمر الاجتياح العسكري الاندونيسي دون ان تتعرض اندونيسيا إلى عقوبات من الكونغرس الأميركي، ففي اجتماع للكادر المتقدم في وزارة الخارجية في الثامن من تشرين الأول قال مساعد وزير الخارجية فيليب حبيب Philip C. Habib (١١٤) ان الاندونيسيين على ما يبدو بدأوا الهجوم على تيمور الشرقية وهو ما قد يضطر الكونغرس إلى قطع المساعدات عن اندونيسيا، الأمر الذي اغضب كيسنجر وطلب من فيليب عدم مناقشة الموضوع (١١٥).

خلال ذلك، قدم كيسنجر شرحاً مفصلاً لقضية تيمور الشرقية في مذكرة أعدها لفورد في الثالث من تشرين الثاني من العام نفسه، ختمها بتقييم للمصالح الأميركية التي تشكل قاعدة للموقف الأميركي الذي حدده بضرورة :"تحاشي التورط في الوضع التيموري، وان يترك الحل لاندونيسيا والبرتغال واستراليا والتيموريين أنفسهم ... ان قلقنا هو من احتمال تحرك عسكري اندونيسي علنا باتجاه الإقليم، الذي من المحتم ستستخدم فيه أسلحة أميركية"(١١٦).

وتزامناً مع الاجتياح الاندونيسي لتيمور الشرقية، الذي كانت ملامحه تتبلور في أفق ألازمة، اعد كيسنجر في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٥ مذكرة مهمة للرئيس فورد، أوجزت النطاق الكامل للعلاقات الأميركية الاندونيسية، وأوضحت أهمية علاقاتهما، فأكد في مطلعها على أهمية اندونيسيا بالنسبة للإستراتيجية الأميركية في مواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا بعد الهزيمة الأميركية في فيتنام، ووصف زيارة فورد المقررة في السادس من كانون الأول بالقول: "ان زيارتك إلى جاكرتا ستكون تأكيداً دراماتيكياً للأهمية التي نعلقها على علاقاتنا باندونيسيا، بوصفها دولة معادية للشيوعيين في جنوب شرق آسيا، وذات مكانة مهمة في العالم الثالث". وحدد هدف الزيارة بتشجيع الشعور الاندونيسي بالثقة بالنفس، بما يتناسب مع دورها المركزي في المنطقة. وأكد على ان الخلفية الإستراتيجية للعلاقات بين البلدين تكمن في الظروف التي تلت قضية فيتنام، وأهمية موقع ودور اندونيسيا في جنوب شرق آسيا، بوصفها دولة معادية للشيوعية ومن قيادات دول عدم الانحياز، ومن ثم هي حلقة وصل مهمة تمتلك القدرة على إقامة حوار بين دول العالم الثالث الراديكالية والغرب. وفيما يتعلق بتيمور أوجز كيسنجر الموقف بقوله:" ان جاكرتا قلقة من ان المستعمرة الفقيرة الموارد والبنى التحتية، سيؤدي استقلالها إلى ما تتوقعه اندونيسيا من انه سيكون استقلالاً ضعيفاً يتركها عرضة للتأثير الخارجي، سيما الهيمنة الصينية ... ان الاندماج مع اندونيسيا ربما يكون الحل الأفضل للمستعمرة إذا وافق سكانها عليه. وستستخدم اندونيسيا السلاح الأميركي على الرغم من ان ذلك يخرق القانون الأميركي". وبعد ان رسم كيسنجر ملامح الموقف الأميركي بوضوح من قضية تيمور الشرقية حدد نقطتين لمحادثات الرئيسان فورد و سوهارتو، النقطة الأولى تضمنت الاعتراف ان مُلكية تيمور تعود لاندونيسيا التي حرمت من الحصول على مُلكيتها طوال المدة الماضية؛ والثانية هي تفضيل الإدارة الأميركية ان يكون تعبير اندونيسيا عن رغبتها بضم الإقليم مرتبطاً برضا السكان في تيمور الشرقية مؤكدا على ان هذا العمل "سيبدو حلاً معقولاً"[١١٧].

عشية وصول فورد وكيسنجر إلى جاكرتا كانت المعلومات لدى الخارجية الأميركية تشير إلى ان الاجتياح الاندونيسي لتيمور بات وشيكاً، الأمر الذي دفعها إلى توجيه سفيرها في جاكرتا للطلب من الحكومة الاندونيسية "عدم اتخاذ أي عمل عسكري حتى رحيل الرئيس[فورد] عن جاكرتا"[١١٨]. ومثلما هو مخطط له، توقف فورد في الخامس من كانون الأول ١٩٧٥ في جاكرتا بطريق عودته من الصين في زيارة دامت اقل من يومين. واجتمع بسوهارتو وبحضور كيسنجر، ومحضر اجتماعهما يشير بوضوح ودون لبس إلى الموافقة الأميركية على قيام اندونيسيا بعمل عسكري في تيمور الشرقية، فعندما طلب سوهارتو معرفة موقف الإدارة الأميركية من قيام اندونيسيا بعمل وصفه بـ"الضروري والصارم والحاسم" للسيطرة على تيمور الشرقية، كان رد فورد جلياً بقوله: "سنتفهم وسوف لن نضغط عليك في هذه النقطة،

نحن نعلم ما تعانيه من مشكلات وجهودك المبذولة لمعالجتها". من جانبه طلب كيسنجر منه ان تكون العملية خاطفة، ووجه نصيحته إلى سوهارتو قائلاً: "من المهم ان قمت بعمل ان يكون نجاحه سريعاً". وفيما يتعلق بإشكالية استخدام السلاح الأميركي، اوجد كيسنجر الحل، وذلك بإيجاده مدخلاً للتبرير بقوله "نحن ندرك ان استخدام السلاح من صنع أميركي سيخلق مشكلة، لكن هذا يعتمد على كيفية تأويلنا فيما اذا كان دفاعاً عن النفس ام عملاً هجومياً ... سنكون قادرين على التأثير في رد فعل الرأي العام الأميركي". وشدد كيسنجر على سوهارتو ان يحدث الاجتياح العسكري بعد عودة الرئيس فورد والوفد المرافق له الى الولايات المتحدة حتى يتم تجنب أي تفسير من ان هناك تخويل أميركي لاندونيسيا في اجتياح تيمور الشرقية [١١٩].

في اليوم التالي لمغادرة فورد جاكرتا أعلنت اندونيسيا عن عملها العسكري ضد تيمور الشرقية. ومن الواضح تماما ان الموافقة الأميركية كانت الضوء الأخضر الذي فتح الطريق أمام سوهارتو للاطمئنان على سلامة موقفه الدولي، وعدم تعرضه إلى العقوبات الدولية او خسارة المساعدات الأميركية. لذا فان القوات الاندونيسية –حسب تقرير لمجلس الأمن القومي الأميركي– التي هاجمت تيمور الشرقية استخدمت الأسلحة الأميركية، فضلا عن ان اللوائين المظليين السابع عشر والثامن عشر جهزا أميركيا وتلقوا تدريباتهم تحت إشراف أميركي[١٢٠]، على الرغم من ان القانون الأميركي يحرم استخدام مساعداتها العسكرية لإغراض هجومية[١٢١].

ان ما تقدم يشير بوضوح إلى الموافقة الأميركية ومعرفتها المسبقة بالاحتلال، لا بل التنسيق مع اندونيسيا في ضرورة العمل بسرعة وإنهاء مهمتها في تيمور الشرقية بالسرعة الممكنة، والموافقة على استخدام السلاح الأميركي في العملية العسكرية. هذه الوقائع التي بقي المسؤولون الأميركيون وفي مقدمتهم فورد وكيسنجر ينفونها منذ الاجتياح الاندونيسي عام ١٩٧٥ وحتى الإفراج عن الوثائق الأميركية والبريطانية السرية في عام ٢٠٠١[١٢٢]. فعندما عاد فورد من جاكرتا إلى جزر الهاواي سأله احد المراسلين عن الاجتياح العسكري لتيمور فأجابه إجابة مراوغة، عندما قال مبتسماً:"سنتحدث عن ذلك لاحقاً". وقد أدلى سكرتيره الصحفي ببيان إلى المراسلين جاء فيه: "ان الولايات المتحدة دائماً قلقة بشأن استخدام العنف، وان الرئيس يتمنى ان تحل القضية بسلام". أما كيسنجر فنفى ان تكون تيمور الشرقية من ضمن أجندة الاجتماع السابق مع سوهارتو، وبرر ذلك ان زيارة اندونيسيا لم تكن مقررة ولكن مرض الزعيم الصيني ماوتسي تونغ جعل الرئيس فورد يقطع زيارته إلى الصين ويزور اندونيسيا في طريق عودته[١٢٣]. وأستمر كيسنجر في تغطيته للعملية العسكرية الاندونيسية في تيمور الشرقية والتنسيق الأميركي بشأنها، فعندما سُئل في مؤتمر صحفي في نيويورك عام ١٩٩٥ عن قضية تيمور قال: "عندما

كنا في اندونيسيا لم تتم مناقشة قضية تيمور معنا مطلقاً"، وبعد ذلك استدرك وعدل موقفه بالقول انه علم عن خطة الهجوم في المطار عندما كان الرئيس فورد في مراسيم التوديع[١٢٤].

ان إلقاء نظرة سريعة على ازدياد حجم المبيعات العسكرية الأميركية إلى اندونيسيا للمدة ١٩٧٤-١٩٧٦ يعطي انطباعاً واضحاً عن الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة إلى اندونيسيا، فعلى الرغم من أحداث تيمور الشرقية فان الدعم العسكري الأميركي لم يتوقف لا بل ازداد. فتضاعفت المبيعات العسكرية لأكثر من أربع أضعاف للمدة ١٩٧٤-١٩٧٥ من ١٢ مليون دولار إلى أكثر من ٦٥ مليون دولار، وتضاعفت المساعدات العسكرية إلى جاكرتا من سبعة عشر مليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى اربعين مليون دولار في عام ١٩٧٦[١٢٥].

وتزامنا مع الموقف الرسمي كانت الآلة الإعلامية الأميركية تنهج نسقا متوازيا مع نسق الدعاية الاندونيسية، فعلى سبيل المثال ان صحيفة النيويورك تايمز New York Times كانت تنقل الإحداث وفقا للروايات الاندونيسية التي تنشرها صحيفة التايمز الاندونيسية Indonesian Times ، فكلما كانت تذكر اسم فرتلين تلصق بها نعت (اليسارية) او (الماوية) في إشارة ضمنية إلى ان النزاع في تيمور الشرقية هو احد حالات التوسع الشيوعي[١٢٦].

ان الموقف الأميركي تجاه الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية كان نتيجة للحرب الباردة وتداعياتها، فالسياسة الأميركية تجاه منطقة شرق وجنوب شرق آسيا قيدت بهدف رئيس محدد وهو احتواء الشيوعية في منطقة تعد من أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم. ولأهمية اندونيسيا في المنطقة فان نيكسون وصفها بـ" الجائزة الكبرى في منطقة جنوب شرق آسيا"[١٢٧]. وبذلك فان الإدارة الأميركية لم تكن على استعداد للتضحية بعلاقاتها المهمة مع اندونيسيا ودفعها إلى استبدال علاقاتها بعلاقات أخرى مع الاتحاد السوفيتي او الصين الشعبية، فضلا اعن انها لا يمكن ان تغامر بمساندة كيان (تيمور الشرقية) كان يبدو انه سيتحول إلى بؤرة شيوعية تقف عازلا بين حليفين مهمين لها وهما اندونيسيا واستراليا.

الموقف البريطاني

لم تشذ بريطانيا في موقفها عن الموقف الاميركي، فاهمية مصالحها الاقتصادية والسياسية كانت عاملا حاسما في تبنيها موقفا (سرياً) داعما للاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية. فمنذ وقت مبكر من اندلاع الأزمة التيمورية كان البريطانيون يعتقدون ان اندماجها مع اندونيسيا هو "الطريق الأفضل للاستقرار في المنطقة". وهذا ما أكدته مذكرة أعدها قسم الشؤون الأسيوية في الخارجية البريطانية في السابع عشر من آذار ١٩٧٥، إذ أشارت بضرورة عدم التدخل طالما ان الحكومتين الاندونيسية والبرتغالية قادرتان على تحديد مصير تيمور الشرقية بينهما، تجنباً لنتائج سلبية قد يعود بها التدخل على علاقات

بريطانيا بأحد الدولتين، وكانت التوصية انه في حالة ظهور أي خلاف او صراع فان التصريحات يجب ان تؤكد على الالتزام بمبدأ حق تقرير المصير وعدم التحدث عن سلبيات وايجابيات الخيارات الأخرى حتى لا يؤول الموقف البريطاني بما لا يخدم مصالحها[١٢٨].

وعندما صار واضحاً ان اندونيسيا ماضية باتجاه الاجتياح العسكري لتيمور الشرقية، أرسل السفير البريطاني في جاكرتا سكرتيره الأول كوردن دوجن Coradon Duggan لزيارة تيمور الشرقية للمدة من ٢-٩ تموز ١٩٧٥، وقد لاحظ دوجن تدهور الأوضاع عامة فيها، وكتب في ختام تقريره: "من المؤكد، من خلال ما يجري هناك، فان من مصلحة بريطانيا ان تضم اندونيسيا الإقليم حالما يكون ذلك ممكناً، وإذا ما عرضت القضية في الأمم المتحدة فيجب ان نخفض رؤوسنا ونتجنب الوقوف ضد الحكومة الاندونيسية"[١٢٩].

وهكذا لم تبتعد بريطانيا في موقفها عن الموقف الأميركي في دعم الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية، ففي الرابع عشر من تموز ١٩٧٥ نبهت الخارجية البريطانية سفيرها المعين حديثا في جاكرتا إلى ان اندونيسيا ستجتاح تيمور الشرقية قريباً، وان هذا الأمر سيخلق أزمة في المنطقة وفي الأمم المتحدة، لذا فانه "يجب تجنب المشاركة قدر الإمكان في أي جهود موجهة ضد اندونيسيا"[١٣٠]. وفي الخامس والعشرين من آب أبلغت السفارة البريطانية في جاكرتا الحكومة البريطانية ان الاندونيسيين أكملوا استعداداتهم لإطلاق حملة عسكرية لاحتلال تيمور الشرقية [١٣١].

وفي ورقة توجيهية عممت على الجهات المعنية بالشأن الخارجي البريطاني في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٥ ، أكدت الحكومة البريطانية موقفها السابق بضرورة تجنب المشاركة في الخلافات المتعلقة بتيمور الشرقية، لعدم وجود مصالح لبريطانيا فيها، ورأت ان اي اندماج نهائي مع اندونيسيا "ربما يكون الحل الصحيح فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي ولكن من وجهة نظرنا يجب ان يتم ذلك وفقا لمبدأ تقرير المصير بالنسبة إلى سكان تيمور"[١٣٢].

وقبل يومين من بدء العمليات العسكرية الاندونيسية المعلنة اتفق الجميع في قسم جنوب شرق آسيا في وزارة الخارجية البريطانية ان تيمور الشرقية ضعيفة اقتصاديا، يمكن ان تصبح مصدر لعدم الاستقرار في الأرخبيل الاندونيسي، الذي بات الاستقرار فيه ركنا مهماً في استقرار المنطقة بعد حرب فيتنام. لذا وَجد السياسيون البريطانيون ان " اندماج الإقليم مع اندونيسيا، سيكون مشهداً جيداً يتناغم تماماً مع مصالحنا، ونأمل ان يتم ذلك في سياق عمل يتفق مع تقرير حق تقرير المصير، وان لا يتم عن طريق استخدام القوة من جانب اندونيسيا، التي سوف لن نجد لها دعما في مجلس الأمن"[١٣٣]. وتوقعوا انه في ظل غياب المساعدة الخارجية لفرتلين فان فرص صمودها قليلة، على الرغم من انها استولت على التلال

وتقود حرب عصابات. واعتقدوا بناء على ما كان لديهم من معلومات ان اندونيسيا أخذت قراراً بالتحرك على نطاق واسع في تيمور الشرقية، ويعتقد انه سيكون بعد انتهاء زيارة الرئيس فورد في السادس من كانون الأول، في محاولة للاستيلاء على العاصمة ديلي حالما يكون ذلك ممكنا، وإبعاد فرتلين قبل ان تستطيع إحراز قدر مهم من الاعتراف والدعم الدولي[١٣٤]. وأكدوا على ان هناك إمكانية لاندونيسيا في تجنب الاستنكار الدولي في حالة القيام بمثل هذا العمل، وذلك يعتمد على نجاحها في تصوير الهجوم على انه استعادة للقانون والنظام والاضطلاع بمسؤوليتها التي تخلت البرتغال عن القيام بها. وأضافوا ان الخطط الاندونيسية المستقبلة لأي عمل لتقرير المصير"ستكون حرجة في قرار استجابتنا وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي"[١٣٥].

وفي إطار التنسيق بين موقفي بريطانيا واستراليا، طلبت الأخيرة معرفة الموقف البريطاني بشأن تيمور الشرقية في التاسع من كانون الأول. فحددت بريطانيا هدفها ان يكون تورطها اقل ما يمكن في القضية، مع السعي لحل المشكلة عبر الأمم المتحدة على الرغم من انها "لا تريد ان تضع اندونيسيا في قفص الاتهام، لكن ربما هناك حاجة للتعبير عن قلقنا". وأكدت بريطانيا مصلحياً من الأفضل لها هو انضمام تيمور الشرقية لاندونيسيا، لكن ذلك يتوقف على الطريقة التي تتحقق بها عملية الضم[١٣٦].

في الوقت نفسه، طلبت وزارة الخارجية والكومنولث من رئيس القسم الآسيوي في وزارة الخارجية موراي سيمونز Murray Simons تقديم نصيحة إلى رئيس مجلس العموم البريطاني، لتلبية طلب تقدم به (١٠٥) عضواً عمالياً يدعون فيه إلى مناقشة برلمانية للازمة التيمورية. وقد أحاط المجلس بتقرير تبين من خلاله جلياً تبني البريطانيين لموقف فحواه إعلامياً يكون بالضد من الحكومة الاندونيسية وضمنيٍ يكون بصف الحكومة الاندونيسية، إذ جاء فيه : "على المجلس ان يدين الهجوم العسكري الاندونيسي على تيمور بوصفه عملا عدوانياً أثماً، تم القيام به لإنكار حق تقرير المصير للإقليم، الذي انتهى فيه عهد الاستعمار تواً، وان يطلبوا من حكومة صاحب الجلالة اتخاذ موقف صلب ضد اندونيسيا عندما تعرض هذه القضية في الأمم المتحدة ، وإبلاغ الحكومة الاندونيسية بان الالتزامات البريطانية فيما يتعلق بالمساعدات سيتم مراجعتها ما لم تنسحب القوات الاندونيسية فوراً " لكن على ان لا تكون هناك جلسات مناقشة علنية. وبرر هذا الموقف ان الخارجية البريطانية عبرت للسفير الاندونيسي عن القلق العميق للحكومة البريطانية وأسفها للقتال الدائر في تيمور الشرقية، ورغبتها بانسحاب القوات الاندونيسية في اقرب فرصة ممكنة، وضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير حالما يكون ذلك ممكناً، بضمن ذلك التشاور الكامل مع سكان تيمور الشرقية والمشاركة الدولية. وطلب ان تعرض هذه المعلومات على مجلس العموم من اجل ان يطمئن الأعضاء لموقف الحكومة، وللتقليل من غضبهم لمنع المناقشة العلنية. وحذر من إجراء جلسة علنية سيؤدي إلى نشر وجهة النظر المعادية للاندونيسيين. ويمكن ان يكون لذلك اثر سلبي على

العلاقات معهم ويجعل الحكومة الاندونيسية اقل استعداداً لسماع الرأي البريطاني. لذا فهناك مصلحة بريطانية في عدم عقد جلسة علنية خاصة بتيمور الشرقية(١٣٧).

وأوضح السفير البريطاني لوزير خارجيته في الرابع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٥، بأنه من المناسب إذ وجه له أي سؤال عن قصص الأعمال الوحشية في تيمور الشرقية، ان يجيب بعدم امتلاكه اي معلومات، وان الوضع في تيمور الشرقية سيستطلع من الأمم المتحدة، مع التعبير عن الأمل "من كل الأطراف ان تسهل هذا الموعد مبكراً". ورأى السفير ان عجز العمليات العسكرية هزت الجيش الاندونيسي وأظهرت فيه حالة من التخبط وانخفاض المعنويات(١٣٨).

من جهة أخرى، ابلغ السفير البريطاني حكومته في الثاني من كانون الثاني ١٩٧٦ انه اتصل في عيد رأس السنة بعدد من المسؤولين الاندونيسيين، واخبرهم بان الحكومة البريطانية تحاول بذل ما بوسعها لمساعدة اندونيسيا في الأمم المتحدة، وعبر عن اعتقاده بان حكومته قد أدارت الأمور بنجاح لتقليل الامتعاض حول قضية تيمور الشرقية في نيويورك. ونصحهم ان من المهم لاندونيسيا ان تكمل ما بوسعها لمساعدة أصدقائها. وأبدى اهتمامه بالتقارير التي وصلت من ديلي التي تشير إلى وجود حوادث سيئة تورط بها عدد من أفراد الجيش الاندونيسي. ووجد ان هذه الأخبار سترشح بكل الأحوال، وسيما عندما يصل ممثلون من الصحافة الأجنبية إلى تيمور الشرقية، لذلك اقترح على الحكومة الاندونيسية ان تقوم بالإعلان عن التعبير عن أسفها، لان بعض مؤيديها ارتكبوا إساءات، والعمل على تشكيل محاكم لمعاقبة المخالفين. ورأى انه إذا قامت الحكومة الاندونيسية بذلك "فستقطع الطريق أمام هؤلاء الذين يحاولون تلقف هذه القصص للتأثير على الاندونيسيين، ومن ثم سيجعل من السهل على أصدقاء اندونيسيا الرد بشكل مناسب". ونصح حكومته بالإمساك عن التعليق حتى تأكيد هذه التقارير من الأمين العام للأمم المتحدة. ونصح الاندونيسيون بأنه يجب عليهم ان لا يردوا بقوة على تصريحات بعض العناصر اليسارية في مجلس العموم البريطاني(١٣٩).

وفي الخامس عشر من آذار ١٩٧٦ حدد السفير البريطاني موقف حكومته بوضوح بقوله: ان "تيمور الشرقية منطقة ليس لبريطانيا فيها مصالح ذات اهمية، والمصالح البريطانية فيها في أدنى المستويات، لذا ينبغي ان نتجنب طالما كان ذلك ممكنا سحب أرجلنا إلى ساحة الصراع". ووجد ان محدودية التدخل العسكري الاندونيسي، اسهمت ببقاء الأحداث في تيمور الشرقية خارج التأثير الأميركي والبريطاني، وأبعدها من ان تصبح قضية رأي عام عالمي كبيرة. واعترف بان الموقف البريطاني لا ينسجم مع الأخلاق وشرح ذلك بقوله اذا كان هناك درس من هذه الأزمة للأجيال القادمة هو صعوبة تطوير بعض المفاهيم العملية والمقبولة في القانون والأخلاق الدولية. "فالأخلاق والقانون الدولي عادة لا تلتقي يداً بيد". وجادل بان حق تقرير المصير يبدأ محموداً ولكنه لم يكن دائماً حقاً معنوياً يجب الحصول عليه.

واستطرد بالحديث نيابة عن سكان تيمور الشرقية قائلاً: " بسبب جهل الجماهير السياسي في تيمور الشرقية ربما لا يريدون أكثر من ان يتركوا بسلام ويعيشون حياتهم التي يرغبون بها مع الحد الأدنى من التدخل الخارجي". واستنتج ان تيمور مستقلة بدون مؤهلات اقتصادية يمكن ان تكون (بؤرة خطر) لا يمكن تجنبها. واختتم تحليله واستنتاجه بالقول "في هذه الظروف فان التوجه البراغماتي البريطاني في السياسة الخارجية يبدو حكيما بما فيه الكفاية"[١٤٠].

الموقف الاسترالي والنيوزيلندي

لم يبتعد الموقف الاسترالي كثيراً عن الموقف الأميركي والبريطاني. فاهتمام الاستراليون ينطلق من وجهة نظر طويلة الأمد في ان تيمور الشرقية جزء من بلد يشكل بالنسبة لهم المحيط الإستراتيجي الشمالي، وعلاوة على ذلك فان كانبيرا كانت قلقة من التدخل الإقليمي بعد نهاية حرب فيتنام، ووضعت في أولوياتها إقامة علاقات جيدة مع اندونيسيا. فضلا عن ان الحكومة الاسترالية كانت متعاطفة مع القلق الاندونيسي من احتمال قيام أعمال شيوعية معادية في الأرخبيل الاندونيسي[١٤١].

أدت الحكومة العمالية الاسترالية دوراً مهماً في غض الطرف عن الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية، لا بل انها دعمت وشجعت سوهارتو على ضمها، فرئيس الوزراء الاسترالي في لقائي مع سوهارتو عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، ابلغه ان الحكومة الاسترالية ستتغاضى عن أي هجوم تقوم به اندونيسيا لاحتلال تيمور الشرقية. ومن المستبعد ان يصرح رئيس الحكومة الاسترالية بذلك للاندونيسيين دون معرفة واشنطن المسبقة بهذا الموقف[١٤٢].

أعدت وزارة الخارجية الاسترالية في ايلول ١٩٧٤ تقريراً جادلت فيه بـ"ان تيمور البرتغالية ليست كياناً اقتصادياً قادراً على الصمود بدون دعم خارجي، وسوف لن يكون لديه قابلية الاستقلال وحكم نفسه بنفسه في أدنى المستويات" على الرغم من اعترافها بعدم وجود أسس شرعية لادعاءات اندونيسيا في تيمور[١٤٣]. وكتب بيتر كورتيز Peter Curtis احد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الاسترالية إلى ايفونس كراهام Evons Graham رئيس قسم التخطيط في الخارجية الاسترالية، "ان استقلال تيمور ربما يصبح هدفا للمصالح الشيوعية على الرغم من عدم إفصاح بكين وموسكو عن ذلك، ان استقلال تيمور الشرقية ربما يخدم كنقطة استقطاب للانفصاليين في أي مكان آخر من الأرخبيل، وسيكون ذلك غير مقبول لدى جاكرتا". واختتم كورتيز طرحه قائلا: "ان التغير الأكثر منطقية والقادر على الصمود طويلا هو ان تصبح تيمور جزءاً من اندونيسيا ويفضل ان يكون ذلك من خلال تقرير مصيرها هي على الرغم من ان التوفيق بين تلك الأهداف المتناقضة قد تركت بدون حل"[١٤٤]. وأكد رئيس الوزراء الاسترالي هذه الأطروحات في

رسالة الى سوهارتو في شباط ١٩٧٥ شجعه فيها على ضم تيمور الشرقية لاندونيسيا بوصفه (الحل الأفضل)[١٤٥].

وفي السياق نفسه برر السفير الاسترالي في اندونيسيا ريشارد ولكوت Richard Woolcott التدخل الاندونيسي العسكري بقوله: "ان ترك البرتغال المستعمرة [تيمور الشرقية] في آب ١٩٧٥ للحرب الأهلية وإعلان فرتلين الاستقلال في تشرين الثاني منفردة، أسس الشروط التي حدث فيها الاحتلال"[١٤٦] ويرى الباحث الاسترالي صاموئيل بيتزج ان مثل هذه التصريحات كانت تريد تحويل اللائمة بعيدا عن اندونيسيا لتبرئة استراليا من دعمها الواضح للاحتلال[١٤٧]. لقد كان الاستراليون مقتنعون بان استقلال تيمور الشرقية يشكل تهديدا لأمن المنطقة، وهم كانوا يلتقون مع الاندونيسيون في هذه النقطة وهذا ما أوضحه ولكوت في ٢٤ أيلول ١٩٧٥ عندما كتب الى الخارجية الاسترالية قائلا: ان الاندونيسيون "مصممون على ان لا يسمحوا بظهور النموذج الانغولي او الكوبي في منتصف الأرخبيل الاندونيسي، واستراليا لا تريد مثل هذه الحالة على عتبتها الشمالية"[١٤٨]. وكانت استراليا الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت بشرعية استيلاء وضم اندونيسيا لتيمور الشرقية، أملاً في تقاسم مصادر النفط المحتملة في سواحل تيمور الشرقية[١٤٩].

اما نيوزيلندا فتبنت موقفاً منسجماً مع الموقف الاسترالي، ففي اجتماع ضم سوهارتو مع زعيم المعارضة الحزب الوطني النيوزيلندي روبرت مولدون Robert Muldoon[١٥٠] في شباط ١٩٧٥ اخبر الأخير سوهارتو ان استقلال تيمور الشرقية ليس عرضا اقتصادياً متيناً، وهو أمر غير مسوغ[١٥١]. وعندما أصبح مولدون رئيسا للوزراء في كانون الأول ١٩٧٥ جادل بوجود مصالح لنيوزيلندا تتطلب الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع اندونيسيا. في الوقت الذي حث فيه وزير الخارجية النيوزيلندي فرانك كورنر Frank Cornor الاستراليين على ضرورة تأييد الموقف الاندونيسي[١٥٢].

موقف الأمم المتحدة

أخذت قضية تيمور الشرقية وقتا طويلا لتصل إلى الأمم المتحدة. فقد عارضت اندونيسيا مناقشتها في الهيئة الأممية. ولم تقدم البرتغال على ذلك إلا بعد ان وجدت فيها الملجأ الأخير. لكن الأمم المتحدة كانت من ضمن اهتمامات الأحزاب والكتل السياسية في تيمور الشرقية. ففي شباط ١٩٧٥ أرسلت ايبوديتي مذكرة طويلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها منه إشراف أممي على الاستفتاء في تيمور الشرقية، واتصلت فرتلين بـ(سالم احمد سالم)[١٥٣] رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، للطلب منه تعيين بعثة من اللجنة لزيارة تيمور الشرقية. لكن الأمم المتحدة لم تتخذ خطوات جادة حينها[١٥٤].

وفي الثاني عشر من كانون الأول ١٩٧٥ واستجابة للشكوى البرتغالية، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها المرقم (٣٤٨٥) الذي مرر بموافقة ٧٢ صوت مقابل ١٠ وامتناع ٤٣ . عبرت فيه الجمعية العامة عن قلقها وإدانتها للتدخل العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية، ودعت اندونيسيا إلى الانسحاب من اجل ان تتاح الفرصة لسكان تيمور الشرقية لممارسة حقهم في تقرير المصير، ودعا القرار مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية أراضي تيمور الشرقية وحق شعبها في تقرير المصير، وطالبه بإرسال لجنة لتقصي الحقائق والتشاور مع الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية وحكومة البرتغال[١٥٥].

وبعد عشرة ايام من إصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبنى مجلس الأمن قراره المرقم (٣٨٤) اعترف فيه بالحق الثابت لشعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، ودعا الحكومة الاندونيسية إلى الانسحاب بدون تأخير من الأراضي التيمورية. وطلب من الأمين العام إرسال ممثل خاص إلى تيمور الشرقية لغرض إجراء تقييم فوري للوضع القائم والاتصال بالأطراف كافة لضمان تطبيق قرار مجلس الأمن. وتبنى المجلس هذا القرار بالإجماع[١٥٦].

وحتى وقت اختيار وينسبير جوكسيدي Winspear Guicciadi ممثلا عن الأمين العام وذهابه لاندونيسيا، كان الوضع في تيمور الشرقية تحت سيطرة الجيش الاندونيسي. وخلال تنقله كانت الحكومة المؤقتة تبدو قد فرضت سيطرتها. وتجول جوكسيدي بحرية في شمال تيمور الشرقية غير ان الحكومة منعته من الذهاب إلى جنوبها بحجة انها لا تستطيع ان تضمن سلامته[١٥٧]. وعند عودته إلى جاكرتا في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٦ عبر عن رغبته بزيارة المناطق التي مازالت تحت سيطرة فرتلين وتطلع إلى القيام بذلك انطلاقاً من منطقة دارون حيث أمنت الاتصالات اللاسلكية مع فرتلين. ومع ذلك فان فرتلين عجزت عن وضع الترتيبات اللازمة لزيارته بسبب ضعف سيطرتها على المنطقة[١٥٨].

ونظراً لعدم استجابة اندونيسيا لقرارات الأمم المتحدة، وبعد الاستماع إلى تقرير مبعوث الأمم المتحدة، اتخذت الجمعية العامة قرارها الثاني المرقم (٣١/٥٣) في الأول من كانون الأول ١٩٧٦ ، وتم تبنيه بموافقة ثمان وستينٍ دولة مقابل رفض عشرين وامتناع تسع واربعين دولة. أكد فيه على قراره السابق (٣٤٨٥) ، وعبر عن قلقه من الوضع الذي تشكل بسبب التدخل العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية، وأعاد تأكيده على "الحق الثابت لشعب تيمور الشرقية في تقرير المصير وشرعية كفاحهم لانجاز ذلك الحق". وشجب القرار عدم امتثال اندونيسيا إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكرر دعوته إياها للانسحاب من تيمور الشرقية[١٥٩].

اما مجلس الأمن فتبنى بدوره قرارا ثانيا بالرقم (٣٨٩) في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٧٦ أكد فيه على قراره السابق. وأعاد تأكيده على الحق الثابت للشعب التيموري بتقرير المصير. ومطالبة كل الأطراف بإيجاد حل سلمي بناء على قرارات الأمم المتحدة ووفقا لميثاقها. صوت للقرار اثنا عشر دولة مقابل اعتراض واحدة وامتناع دولتين.[١٦٠]

من جانبها، لم تول اندونيسيا اهتماماً كبيراً للأمم المتحدة وقراراتها في ظل عجز المنظمة الدولية والدعم الأميركي لاندونيسيا[١٦١]. واحتجت بان قرارات الأمم المتحدة لا يمكن تنفيذها لان القوات التي دخلت تيمور الشرقية هي من المتطوعين وخارج نطاق سيطرة الحكومة الاندونيسية. وضعف هذه الذريعة دفعت الباحثة هيلين هيل إلى التساؤل بسخرية هل ان السفن الحربية والطائرات كانت من المتطوعين أيضاً [١٦٢]؟ ان اندونيسيا في طرحها هذه الحجة يبدو أنها حاولت استلهام ذرائع التدخل الصيني في الحرب الكورية أعوام ١٩٥١–١٩٥٣، لكن اصطدام هذه الحجة مع الواقع العسكري على الأراضي التيمورية كان اضعف من ان يقنع الأمم المتحدة او الرأي العام الدولي.

الاستنتاجات النهائية

ان العديد من الشعوب والأمم عانت في محاولاتها نيل الحرية والاستقلال وتقرير المصير، وذلك لارتباطه بمعادلة سياسية تتجاذب فيها تلك الحقوق مع مصالح القوى العظمى التي تسيطر على العالم حينها. وأزمة تيمور الشرقية كانت واحدة من هذه الحالات. فقد كشف البحث عن الدور المؤثر الذي أدته كل من الولايات المتحدة ومن ورائها حلفائها البريطانيين والاستراليين والنيوزلنديين في الوقوف الى جانب اندونيسيا في قيامها بمنع شعب تيمور الشرقية من نيله حق تقرير المصير عقب الانسحاب الاستعمار البرتغالي منه في نهاية عام ١٩٧٤، وساندا الاحتلال الاندونيسي العسكري للإقليم وضمه في ترتيب ابعد ما يكون عن استجلاء حقيقي لرغبات وآمال الشعب التيموري. هذا الدور الذي طالما أنكرته الولايات المتحدة وحاولت ان تظهر للعالم أنها كانت بعيدة عن معرفتها بالقرار الاندونيسي لاحتلال تيمور الشرقية، وإنها لم توافق عليه. ومن المعروف ان تغيير التوازنات الدولية اثر انتهاء الحرب الباردة وظهور القطبية الأميركية المنفردة، دفع الأميركيون الى الانقلاب في سياستهم اتجاه مساعدة الشعب التيموري على نيل الاستقلال في عام ٢٠٠١ .

لقد كانت الولايات المتحدة كانت احد أكثر الدول المؤثرة في تقرير اتجاه الحالة في الأزمة التيمورية. فالاندونيسيون استغلوا جيداً الحاجة الإستراتيجية الأميركية لهم في جنوب شرق أسيا، وفي الوقت نفسه حرصت اندونيسيا على عدم اتخاذ سياسة مرتجلة وكانت حريصة على استجلاء الموقف الأميركي مبكرا، والحصول على التطمينات اللازمة للشروع في سياستها تجاه تيمور الشرقية، لذا كان قرار

الاحتلال بالتنسيق معها. وحصول اندونيسيا على الضوء الأخضر الأميركي جعلها تطمئن إلى موقفها الدولي وعدم خشيتها من مجلس الأمن او من ضغوط او عقوبات دولية يمكن ان تفرض عليها.

وافتقدت الأزمة التيمورية إلى التوازن في المواقف الدولية الذي عرفت به الحرب الباردة، اذ ان كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية لم يتخذا موقفا جديا قويا لصالح الشعب التيموري واكتفيا بدورهما في الامم المتحدة، ولم يكن هذا الدور قويا وبارزا، فعلى ما يبدو ان طموحهما ورغبتهما في إقامة علاقات وثيقة مع اندونيسيا وقف حائلا في تبنيهما موقفا ينسجم مع الشعارات الثورية التي كانا يرفعانها، فضلا عن ضعف التنسيق بين المجموعات السياسية التيمورية المناهضة للاندونيسيين مع هاتين الدولتين الشيوعيتين وعدم التواصل معهما، وذلك للتطورات السريعة التي أعقبت ثورة القرنفل، الأمر الذي افقدهما الوقت المناسب للمناورة واستخدام أدوات الضغط الدولية ايجابيا.

وظهر واضحا ان الاندونيسيين حاولوا الحصول على تعاون البرتغاليين في مسألة نقل السيادة في تيمور الشرقية لصالح طموحاتهم الإقليمية، لكنهم فشلو بسبب عدم تعاون البرتغال معهم، لأنها كانت تريد ان تمنح التيموريين الفرصة لتقرير مستقبلهم دون ضغوط او تدخلات اندونيسية، وكانت تفضل ان تحصل تيمور الشرقية على الاستقلال على ان تمنح الاندونيسيين الفرصة للسيطرة عليها، وسيما ان العلاقات الاندونيسية البرتغالية لم تكن طيبة. لذا كان واضحا انه لم يكن في نية الاندونيسيين البحث عن تعاون البرتغال لوضع ترتيبات تكفل اختيارات حقيقية للشعب التيموري، بل كان الهدف إيجاد مكانا مؤثرا لهم يعملوا من خلاله على الترويج والضغط باتجاه خيارهم المفضل المتمثل بالانضمام الى الدولة الاندونيسية.

ان احتلال تيمور الشرقية اشر بوضوح هيمنة الجيش والمؤسسة الأمنية في اندونيسيا على القرار السياسي فيها، اذ كان من الصعب على الجنرال سوهارتو تجاوز مؤسسته العسكرية والأمنية التي خرج منها، لذا فان هذه المؤسسات بقيت تمارس دوراً مؤثراً في صناعة القرار السياسي الاندونيسي وعلى الأقل هذا ما ظهر بيناً في أزمة تيمور الشرقية وقرار احتلالها وضمها.

ودل الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية على استمرار نهج التوسع الإقليمي في تلك الحقبة التاريخية، فبعد ان تمكنت اندونيسيا من السيطرة العسكرية على ايريان الغربية عام ١٩٦٢، استكملت امتداد الوجود والنفوذ الاندونيسي الشرقي بالسيطرة على تيمور الشرقية، وهذا اشر رغبة اندونيسيا ان تكون في موقع الزعامة في جنوب شرق آسيا مستغلة ضخامة عدد سكانها ووجود النفط فضلا عن الدعم الأميركي لها.

وأثبتت الأزمة في تيمور الشرقية وتداعياتها عدم فاعلية الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية تمثل الرأي العام العالمي ودروها المفترض في حماية الأمن والسلم الدوليين، بقدر ما مثلت مصالح المنتصرون

في الحرب العالمية الثانية الممتلكين حق النقض. فعلى الرغم من ان الأمم المتحدة لم تعترف أبداً بالضم الاندونيسي لتيمور الشرقية، لكنها لم تتحرك باتجاه تحريرها ومنح شعبها حق تقرير المصير؛ مثلما فعلت لاحقا في كوسوفو وتيمور الشرقية نفسها عام ١٩٩٩ على سبيل المثال، لعدم وجود إرادة دولية من القوى الكبرى، التي لم تكن مصالحها تقتضي الإضرار بمرحلة التعايش السلمي في الحرب الباردة والاتجاه نحو الصراع على نصف جزيرة فقيرة في الطرف الجنوبي الشرقي من اندونيسيا، لذا اكتفت القوى الكبرى بالشجب والإدانة وعدم الاعتراف بالاحتلال والضم الاندونيسي لها، لكنها أهملت ان تتابع قراراتها الأممية التي بقت دون متابعة حقيقية لتنفيذها، وبقي الشعب التيموري يرزح تحت الاحتلال الاندونيسي لمدة ربع قرن من الزمان حتى عام ١٩٩٩ الذي وضعت فيه تيمور الشرقية تحت إدارة الأمم المتحدة، هذه الانعطافة التي حدثت بأثر تحولات دولية وإقليمية لا يتسع المجال لها هنا، نأمل ان تبحث في دراسات لاحقة.

الهوامش

[١] – تيمور الشرقية: كانت تعرف باسم تيمور البرتغالية حتى عام ١٩٧٦ إذ أصبح يطلق عليها تيمور الشرقية تمييزا لها عن القسم الغربي الذي كان خاضعا للحكم الهولندي حتى عام ١٩٤٩ قبل ضمه للدولة الاندونيسية. وقد استخدمنا في البحث تسمية (تيمور الشرقية) لأنه الاسم الذي تعرف به دولة (تيمور الشرقية الديمقراطية) في الوقت الراهن، ولأنه الاسم الأكثر شيوعا، وللوضوح وتجنبا للخلط في التسميات.

[٢] – كيرتوسوديرو سوهارتو Kertosudiro Suharto: (١٩٢١–٢٠٠٨)، ولد في جاوة لاسرة تعمل في الزراعة، وعاش متنقلا نظرا لانفصال والديه، التحق بجيش الاحتلال الهولندي عام ١٩٤٠، وانضم إلى اليابانيين الذين احتلوا اندونيسيا عام ١٩٤٢، ثم التحق بالجيش الاندونيسي في حرب الاستقلال ١٩٤٥–١٩٤٩. تولى قيادة القوات الخاصة للأمن القومي بعد استقلال اندونيسيا، وأصبح رئيسا لأركان الجيش للمدة (١٩٦٥–١٩٦٧)، استطاع إزاحة سوكارنو ليحل محله في رئاسة اندونيسيا عام ١٩٦٧ حتى استقالته عام ١٩٩٨ اثر قيام مظاهرات معارضة ضخمة عمت جاكرتا، اذ وضع تحت الإقامة الجبرية عام ٢٠٠٠ للتحقيق في ملفات فساد حتى وفاته. للتوسع ينظر:

Robert E. Elson, Suharto: A Political Biography, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom, 2001; The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, New York, 2009, p. 46770.

[3]- David Levinson and Karen Christensen, eds., Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 2, China-India Relations to Hyogo, New York, 2002 , p.314.

[٤]– للتوسع في أصول سكان تيمور الشرقية واللغات التي يتحدثون فيها ينظر:

John Hajek, Towards A Language History of East Timor, Quaderni del Dipartimento di Linguistica - Università di Firenze 10 (2000), pp. 213-227 ; The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p. 15111.

[5]- Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p. 15111.

[6] - John R. Ballard, Triumph of Self-Determination Operation Stabilize and United Nations Peacemaking in East Timor, First published, Praeger Security International Westport, Connecticut • London, 2008, pp.1-6

[٧] – ثورة القرنفل: في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٤ قامت مجموعة من الضباط بثورة ذي ميول يسارية على الدكتاتورية الفاشية. نظم الثورة رائد في الجيش بمساعدة ثلاثمائة ضابط معظمهم برتبة ملازم اول ونقيب. وعلى الرغم من مناشدة الضباط الأهالي ان يلازموا منازلهم الا ان جموع غفيرة خرجت إلى الشوارع وقدمت الى الجنود السجائر واللبن والطعام. كان ذلك في موسم تفتح القرنفل. فوضعت إحدى نساء لشبونة زهرة قرنفل في ماسورة بندقية أحد الجنود، واقتدى بها الآخرون وأخذوا يقدمون أزهار القرنفل إلى باقي الجنود. ومن هذه الحادثة اشتق اسم الثورة. وتمت الثورة بفعالية ونجاح بعد مقاومة ضعيفة احتلت الوحدات العسكرية

مباني الوزارات والمحطات الإعلامية ومكتب البريد والمطارات والاتصالات الهاتفية، وفي الصباح احتشدت الجماهير في الطرق لتحية الجنود، وفي المساء كان الديكتاتور المخلوع مارسيلو كاتانو قد استسلم . تركت الثورة اثرا عميقا في المجتمع البرتغالي بإقرارها دستورا منحت بموجبه حرية الرأي والإفراج عن السجناء السياسيين، وفتحت الطريق امام استقلال مستعمرات البرتغال في افريقيا وهي موزامبيق وانغولا وغينيا بيساو والرأس الأخضر. للتوسع ينظر:

مصطفى سلمان، دوافع الانقلاب العسكري في البرتغال، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٧، السنة العاشرة، القاهرة، تموز ١٩٧٤، ص ١٥٣-١٥٨؛

Stewart Lloyd-Jones, Portugal's history since 1974, ISCTE-Lisbon, pp. 1-12

٨ – مارسيليو كاتانو : (١٩٠٦-١٩٨٠)، محامي ورجل دولة برتغالي. حصل على الدكتوراه في القانون عام ١٩٣١، عمل استاذ في الجامعة (١٩٤٠-١٩٦٨). كان شريك مقرب من انتونيو دي اولفيرا سيزار رئيس وزراء البرتغال (١٩٣٢-١٩٦٨) . شغل عدة مناصب حكومية فعمل وزيرا للمستعمرات (١٩٤٤-١٩٤٧)، ونائباً لرئيس الوزراء (١٩٥٥-١٩٥٨). أصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٦٨. التزم بالسياسات المحافظة التي كان يتبناها سلفه سيزار، بضمن ذلك الاحتفاظ بالمستعمرات فيما وراء البحار، قمع المعارضة، معاداة الشيوعية. سقط حكمه اثر ثورة القرنفل عام ١٩٧٤، ونفي إلى مدريد ولاحقا إلى البرازيل. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p. 8059.

[9] - Ian Martin, Self-Determination in East Timor: The United Nations, the Ballot, and International Intervention, International Peace Academy Occasional Paper Series, London, 2001, p.15.

[١٠] – انتونيو دي سبينولا : (١٩١٠-١٩٩٦) ، ضابط في الجيش البرتغالي وقائد سياسي. القائد الأعلى وحاكم غينيا البرتغالية للمدة من(١٩٦٨-١٩٧٢)، نائب رئيس هيئة أركان الجيش البرتغالي. في شباط ١٩٧٤ نشر كتاب بعنوان (البرتغال والمستقبل). وبسبب رأيه هذا طرد من الجيش في آذار. وبعد قيام ثورة القرنفل سماه الثوار رئيسا مؤقتا في أيار ١٩٧٤ لكنه استقال بعد أربعة أشهر بسبب الصراع بين جناحي الثورة اليميني واليساري. وتحت ضغط اتهامه بالتآمر ضد الثورة هرب إلى البرازيل في ١٩٧٥ وعاد بعد عام واحد وتوقف عن ممارسة أي نشاط سياسي بارز حتى وفاته. للتوسع ينظر:

الطاهر احمد مكي، الجنرال سبينولا من القمة الى النسيان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٩، السنة الحادية عشر، القاهرة، كانون الثاني ١٩٧٥، ص ١٣٦-١٤٤؛

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.45902.

[11]- NSA/ BD, No.25. , Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[12] - Ian Martin, Op. Cit., pp.15-16.

[13] - Paul D. Elliott, The East Timor Dispute, The International and Comparative Law Quarterly, Vol. 27, No. 1 : Cambridge University Press (Jan., 1978), pp. 238-249.

[١٤] – اشتق هذا الاسم المختصر من خلال التسمية البرتغالية: (União Democrática Timorense)

[١٥] – اشتق هذا الاسم المختصر من خلال التسمية البرتغالية: (Frente Revolucionária de Timor-Leste Independente or FreTiLIn)

[١٦] – اشتق هذا الاسم المختصر من خلال التسمية البرتغالية: (Associação Popular Democratica Timorense)

[17] - Adam Schwarz, A nation in waiting: Indonesia's search for stability, Boulder Westview press, 2000, pp.198-203; Brad Simpson, 'Illegally and Beautifully': The United States, the Indonesian Invasion of East Timor and the International Community, 1974–76, in: Cold War History, Vol. 5, No. 3, Routledge Taylor & Frands Croup, 2005, p.284.

[18] - Samuel Pietsch, Australia's Military intervention in East Timor 1999, a thesis submitted for the degree of doctor of philosophy of the Australian National University, 1999, p. 83.

[19] - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[٢٠] – احمد سوكارنو: (١٩٠١–١٩٧٠)، رجل دولة اندونيسي. زعيم حركة الاستقلال الاندونيسية وأول رئيس لاندونيسيا. بدا نشاطه في الحركة الوطنية منذ عام ١٩٢٧، سجنه ونفاه الهولنديون أكثر من مرة في ثلاثينيات القرن المنصرم. خلال الحرب العالمية الثانية تعاون مع اليابانيين خلال مدة احتلالهم لاندونيسيا (١٩٤٢–١٩٤٥). بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أدى دورا قياديا مع محمد حتا في حرب الاستقلال وتأسيس الدولة الاندونيسية الحديثة. في عهده توسعت اندونيسيا إقليميا على حساب أيريان الغربية عام (١٩٦٢–١٩٦٣). أقام علاقات متميزة مع الصين الشيوعية بدءا من أواخر الخمسينات، الأمر الذي زاد من نفوذ الشيوعيين الاندونيسيين في اندونيسيا. فكان ذلك سببا في سوء علاقته مع الولايات المتحدة التي تعاونت مخابراتها مع الجنرال سوهارتو للإطاحة به ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته. للتوسع ينظر:

Bernhard Dahm, Sukarno and the Struggle for Indonesian Independence, Cornell University Press, Ithaca, 1969; C.L.M. Penders, The Life and Times of Sukarno, Sidgewick and Jackson, London, 1974.

[٢١] – ايريان الغربية: هي النصف الغربي من جزيرة غينيا الجديدة، سيطر عليها الهولنديون في عام ١٦٠٦، بعد الاستقلال الاندونيسي عام ١٩٤٩ احتفظت هولندا بسيطرتها عليها، ودخلت في نزاع مع سكانها حتى أعلنوا استقلالهم في ١٩٦١، لكن اندونيسيا لم تعترف بهذا الإعلان وقامت بإنزال عسكري في مطلع عام ١٩٦٢، الأمر الذي ترتب عليه نشوب نزاع بين الهولنديين والاندونيسيين انتهى في نهاية عام ١٩٦٢ بالموافقة على إدارة الأمم المتحدة للإقليم في أيار ١٩٦٣، لتتولى القيام باستفتاء عام لسكان ايريان. وفي ١٩٦٩ صوت مئات من زعماء العشائر بوصفهم ممثلين عن السكان ، لصالح البقاء تحت الحكم الاندونيسي، وبدل اسمها في عام ١٩٧٣ إلى ايريان جايا Irian Jaya. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.36827.

[22] - FRUS, 1969-1976, East and Southeast Asia 1973-1976, Volume E-12, United States Government Printing Office, Washington, 2011, Doc. No. 112., Telegram from the Embassy in Indonesia to the Department of State, August 14, 1974.(Hereafter will be cited as: FRUS)

٢٣ – ادم مالك: (١٩١٧–١٩٨٤)، سياسي اندونيسي، عمل في وكالة الأنباء الاندونيسية، وبعد الحرب العالمية الثانية انضم إلى الكفاح الاندونيسي لنيل الاستقلال. انتخب عضوا في مجلس النواب في عام ١٩٥٦، وعمل سفيراً في الاتحاد السوفيتي (١٩٥٩–١٩٦٣) ووزيرا للتجارة (١٩٦٣–١٩٦٥). أدى دورا مهماً في إزاحة سوكارنو عن الحكم عام ١٩٦٦، أصبح وزيرا للخارجية في حكومة سوهارتو ثم نائبا للرئيس للمدة (١٩٧٨–١٩٨٣).

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.30425.

[24] - FRUS, Volume E-12, , Doc. No. 112., Telegram from the Embassy in Indonesia to the Department of State, August 14, 1974.

٢٥ – المجموعة الدولية الداعمة إلى اندونيسيا IGGI : اتحاد دولي شكل بدعم أميركي لمساعدة الاقتصاد الاندونيسي بـ(٤٥٠) مليون دولار سنويا. كان اكبر المساهمين في هذا الاتحاد الولايات المتحدة واليابان. فقد ساهمت الولايات المتحدة بـ(٢٠٠) مليون دولار سنويا من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧٤ على شكل مساعدات اقتصادية واكثر من (٢٠) مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية.

Brad Simpson, Op. Cit., p.283.

[٢٦] – علي مورتوبو: (١٩٢٤–١٩٨٤)، انضم في بدايات شبابه إلى حزب الله الاندونيسي، ثم تركه وانضم إلى القوات الاندونيسية في حرب الاستقلال، بعد الاستقلال تولى قيادة مجموعة خاصة من الجنود لمطاردة العناصر النشطة في الحركات الإسلامية. في عام ١٩٥٦ اشرف على الأمن في جاوة، وترقى إلى مساعد رئيس جهاز الاستخبارات في عام ١٩٥٩، عين قائدا للجيش في عام ١٩٦٥، وبعد عامين واثر مساعدته لسوهارتو في الحركة الانقلابية ضد الرئيس سوكارنو تم تعينه رئيسا لجهاز الاستخبارات، وأصبح عضوا بارزا في فريق المستشارين الخاصين لسوهارتو، وفي عام ١٩٧٨ نصب وزيرا للمعلومات وبعد خمس سنوات أصبح نائبا لرئيس المجلس الاستشاري الأعلى حتى وفاته. للتوسع ينظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Ali_Murtopo

[27] - Helen Hill, The Timor Story, Timor Information Service, University of Michigan 1976, p.18.

[28] - Brad Simpson, Op. Cit., p.286.

[29] - NSA/ EBB No. 174, Doc No.4., National Security Council Memorandum from W.R. Smyser to Henry Kissinger, "Policy Regarding Possible Indonesian Military Action against Portuguese Timor," Top Secret, March 4, 1975.

[30] - Hamish McDonald, Suharto's Indonesia, Blackburn, Australia, 1980, p.202-203.

[31] - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[٣٢] – خوزيه مانويل راموس هورتا :(١٩٤٩ – ...)، من ابرز الشخصيات السياسية التيمورية. منذ بداية شبابه كان ذا نشاط سياسي مطالب باستقلال تيمور الشرقية، نفاه البرتغاليون بسبب ذلك لمدة سنتين (١٩٧٠–١٩٧١) إلى موزامبيق . بعمر ٢٥ عاما عين وزيرا للخارجية في حكومة فرتلين التي أعلنت استقلال تيمور في تشرين الثاني ١٩٧٥. ترك تيمور الشرقية قبل ثلاثة ايام من الاجتياح الاندونيسي، قتل الجيش الاندونيسي أربعة من إخوته. أصبح المتحدث الرسمي باسم التيموريين في الأمم المتحدة وكان الناطق الرسمي المنفي للمقاومة خلال سنوات الاحتلال الاندونيسي ١٩٧٥–١٩٩٩. استقال من فرتلين عام ١٩٨٨ ومنذ ذلك الحين ضل سياسي مستقل. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٦ . بعد استقلال تيمور الشرقية عام ٢٠٠٢ أصبح أول وزير خارجية من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦. عين رئيسا للوزراء بالوكالة بعد

استقالة ماري الكترا في ٢٦ حزيران ٢٠٠٦ وبعد أسبوعين أصبح رئيسا للوزراء حتى حزيران ٢٠٠٧ ، وفي ١١ شباط ٢٠٠٨ جرح في محاولة اغتيال فاشلة.

Michael Leach, East Timorese History after Independence, History Workshop Journal, Issue61, Spring 2006,Oxford University Press, p.224; http:// en.wikipedia.org/wiki/Jos% C3% A9_Ramos-Horta

[٣٣] – ارنولد دوس ريز اروجو :(١٩١٣– ...) سياسي تيموري، نفاه البرتغاليين بتهمة تعاونه مع اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة تعاونه مع اليابانيين في ارتكاب جرائم حرب. بعد خروجه من السجن انضم الى ايبوديتي المشكلة حديثا، بعد الاجتياح الاندونيسي لتيمور الشرقية أصبح رئيساً للحكومة المؤقتة التي شكلتها اندونيسيا في تيمور الشرقية، وعينه الاندونيسيون حاكما عليها بعد انضمامها في تموز ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٨.

http://de.wikipedia.org/wiki/Arnaldo_dos_Reis_Ara%C3%BAjo

[34] - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[٣٥] – غوف ويتلام: (١٩١٦– ...) قائد سياسي استرالي، درس القانون، بدا نشاطه السياسي عضوا في حزب العمال الاسترالي ونائبا عنه في البرلمان عام ١٩٥٢ فزعيما للحزب في عام ١٩٦٠، في عام ١٩٧٢ أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، واستقال من الحزب في عام ١٩٧٧، وأصبح سفيرا لليونسكو للمدة من(١٩٨٣–١٩٨٦).

The Columbia Encyclopedia, p.51999.

[36] -Brad Simpson, Op. Cit., p.287.

[37] - James Dunn, East Timor: A Rough Passage to Independence, 3ed, Longueville Books, New South Wales, Australia 2003 , pp.61-62.

[38] - Ian Martin, Op. Cit., p.16.

[39] - - James Dunn, Op. Cit., pp. 64-65.

[40] - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[41] - Hamish McDonald, Suharto's Indonesia, Blackburn, Australia, 1980, p. 203.

[42] - Ian Martin, Op. Cit., P.16.

[٤٣] – فيتور مانويل الفس: (١٩٣٥–٢٠١١)، عسكري وسياسي برتغالي، كان قائدا لأحد أساطيل البحرية، أدى دورا فاعلا في ثورة القرنفل. تولى مناصب سياسية عدة قبل تعينه مستشارا للرئيس البرتغالي راملهو اينز Ramalho Eanes، أحيل على التقاعد عام ١٩٩١.

http://en.wikipedia.org/wiki/V%C3%ADtor_Alves

[44]- NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

45 - Ian Martin, Op. Cit., p.16.

[46] - Paul D. Elliott , Op. Cit, pp.238-239; Adam Schwarz, A Nation in waiting: Indonesia's Search for Stability, Boulder Westview press, 2000, p.202.

[47] - Hamish McDonald, Op. Cit, pp. 203-204.

[48]- Brad Simpson, Op. Cit., pp. 286-287.

[49] - Paul D. Elliott , Op. Cit, p. 239.

[50]- NSA/ BD, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FCO, 21 - 22 October 1975.

51 - Xanana Gusmao, To Resist Is to Win, (Melbourne: Aurora, 2000), pp.26-29.

[52]- NSA/ BD, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FCO, 21 - 22 October 1975.

[53]- NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[54] - NSA/ EBB No. 174, Doc. No. 12-B., Memorandum to President Ford from Henry A. Kissinger, "Your Visit to Indonesia," ca. 21 November 1975, Enclosure to Document 12, State Department Briefing Paper, "Indonesia and East Timor".

[55] - Brad Simpson, Op. Cit., p. 291.

[٥٦] – ماردين بانكين: (١٩٢٢–٢٠٠٠)، عمل في مطلع شبابه في التعليم، التحق بالجيش الاندونيسي عام ١٩٤٢، شارك في حرب الاستقلال الاندونيسية (١٩٤٥–١٩٤٩)، بعدها عين قائداً للقوات الاندونيسية في بورينو اذ تعرف على سوهارتو هناك، بعد الانقلاب على سوكارنو تسلم مسؤوليات عدة من أهمها نائب رئيس هيئة أركان الجيش (١٩٦٦–١٩٦٧)، رئيس هيئة الأركان (١٩٦٧–١٩٦٩)، قائد للشرطة السرية (١٩٦٩–١٩٧٣)، وزير للدفاع وقائد عام للقوات المسلحة (١٩٧١–١٩٧٨)، وزير التنسيق للسياسة والأمن(١٩٧٨–١٩٨٣)، وزير للأمن حتى عام ١٩٨٨، واختتم حياته بان يكون راعيا لمؤسسة بونا باسوجيت Bona Pasogit التي تتعامل مع ضحايا الزلازل. للتوسع ينظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Maraden_Pan

[57] -NSA/ FCO/ CBP, No.6., Sir Michael Palliser's visit to Indonesia: 21 - 22 October 1975; External Relations of Indonesia , FCO, Confidential Briefing Paper , September 26, 1975.

[58] - Brad Simpson, Op. Cit., p. 291.

[59]- NSA/ BD, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FCO, 21 - 22 October 1975.

[60]- Ibid.

[61]- NSA/ BD, No.10., Letter from British Embassy in Jakarta to FCO , Secret , October 13, 1975 .

[62] - Brad Simpson, Op. Cit., p.295.

[63] - NSA / BD, No.10., Letter from British Embassy in Jakarta to FCO , Secret ,October 13, 1975.

[64] - Ibid.

[٦٥] – جبهة تحرير موزامبيق Frelimo: أسست في تنزانيا في عام ١٩٦٢، وذلك بانضمام ثلاث حركات قومية فيها وهي الاتحاد الوطني الإفريقي الموزامبيقي (MANU) والاتحاد الوطني (UDENAMO) والاتحاد الإفريقي الوطني لموزامبيق (UNAMI). في عام ١٩٦٣ نقل مقر الحركة من دار السلام إلى موزامبيق التي تبنت الكفاح المسلح ضد القوات البرتغالية. ودعمت الحركة من الاتحاد السوفيتي والصين، الأمر الذي أسهم في تبني الجبهة للإيديولوجية الماركسية. بعد ثورةِ القرنفل نيسان عام ١٩٧٤ ، حصلت موزامبيق على الاستقلال، الذي دخل حيّز التنفيذ في حزيرانِ من السنة نفسها. دخلت البلاد بعدها في حرب أهلية بين الشيوعيين والقوى المعادية لهم انتهت في عام ١٩٩٢ بسقوط الحكم الشيوعي وبدات مرحلة النظام الديمقراطي. للتوسع ينظر:

B. Munslow, Mozambique: The Revolution and its Origins ,1983; Mark F. Chingono, The State, Violence and Development: The Political Economy of War in Mozambique, 1975–1992, Aldershot & Avebury, UK, 1996.

[66] - NSA / BD, No.10, Letter from British Embassy in Jakarta to FCO , Secret ,October 13, 1975.
[67] - Ibid.
[68]- Ibid.
[69] - NSA / BD, No.12., Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO , Confidential Priority ,October 17, 1975.
[70] - Ibid.
[71] - Hamish McDonald, Op. Cit., pp.210-211.
[72]- NSA / BD, No.14. , Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO , Secret ,October 24, 1975.
[73]- NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
[74]- Ibid ; Brad Simpson, Op. Cit., p.295.
75 - Samuel Pietsch, Op. Cit., p. 84.
[76]- NSA / BD, No.10., Letter from British Embassy in Jakarta to FCO, Secret, October 13, 1975.
[77] - NSA / BD, No. 13. ,Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO, Secret, October 24, 1975.
78 - Jill Jolliffe, East Timor: Nationalism and Colonialism, University of Queensland Press, Australia, 1978, pp.26-28
[79] - Samuel Pietsch, Op. Cit., p.87.
80 - NSA/ BD, No.17., Confidential Guidance Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO, December 5, 1975.
81- NSA / BD, No. 17., Telegram from FCO to Certain Missions Telno Guidance, December 5, 1975 , Confidential Guidance; Hamish McDonald, Op. Cit., p.211.
[82] - NSA/ BD, No.17., Confidential Guidance Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO, December 5, 1975.
[83] - Ian Martin, Op. Cit., pp.16-17.
[84] - Brad Simpson, Op. Cit., p. 297.
[85] - NSA/ BD, No.21., Memorandum from British Ambassador in Jakarta to, informs his Head of Chancery, Gordon Duggan, Confidential Internal, January 2, 1976.
86 - NSA/ BD, No.21., Memorandum from British Ambassador in Jakarta to, informs his Head of Chancery, Gordon Duggan, Confidential Internal , January 2, 1976.
[87] - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
[88] - Brad Simpson, Op. Cit., p.302.
[89] - Paul D. Elliott , Op. Cit, p. 239.
[90] - Brad Simpson, Op. Cit., p.302..
[91] - John R. Ballard, Op. Cit., p.10.

[٩٢] – ريتشارد ميلهاوس نيكسون :(١٩١٣–١٩٩٤)، مارس مهنة المحاماة للمدة (١٩٣٧–١٩٤٢)، والتحق بسلاح البحرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٦. عضو الكونغرس الأميركي ١٩٤٧ عن الحزب الجمهوري، وعضو مجلس الشيوخ ١٩٥٠، نائباً لرئيس الولايات المتحدة للمدة (١٩٥٣–١٩٦١). فشل في انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ولكنه نجح في انتخابات ١٩٦٨ ليتولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩، وانتخب للمرة الثانية عام ١٩٧٢، ويرتبط اسم نيكسون بما يعرف بمبدأ نيكسون أو مبدأ غوام، والقائم على تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الاقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية، وجعل الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على نفسها في حل

نزاعاتها، وتقييد التدخل الأمريكي وحصره في ردع التهديدات التي تمارسها إحدى القوى النووية، مع امكانية ردع التهديدات التقليدية التي تحدث على نطاق ضخم لا قبل لحلفاء أمريكا على مواجهتها. غادر نيكسون البيت الأبيض في عام ١٩٧٤، قبل ما يقرب من ثلاث سنوات من انتهاء مدة رئاسته الثانية، بعد أن أجبر على الاستقالة نتيجة لثبوت تورطه بفضيحة ووترغيت Watergate. للتوسع ينظر:

The Encyclopedia American, "Vol. 20, U.S.A., 1986, P. 390; Michael Beschloss, Illustrated History of the Presidents, Crown Publishers, 2000, pp.443-453.

[٩٣] – هنري الفريد كيسنجر: (١٩٢٣– ...) ولد في ألمانيا لأسرة يهودية هاجرت في عام ١٩٣٨ إلى الولايات المتحدة. خدم خلال حقبة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) في الجيش الأميركي، وحصل في عام ١٩٤٣ على الجنسية الأميركية. وحصل ايضا على منحة دراسية في جامعة هارفارد عام ١٩٤٦، ودرس العلاقات الدولية، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. شغل منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي في المدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣، وخلال ذلك أجرى مفاوضات مع الدبلوماسيين الفيتناميين الشماليين أفضت إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين، الأمر الذي تم بناء عليه منح كيسنجر جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٧٣. وفي المدة من ١٩٧٣إلى ١٩٧٧ شغل منصب وزير الخارجية في ادارة كل من نيكسون وفورد، ثم عينه الرئيس رونالد ريغان في عام ١٩٨٣ رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الإبن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.26741;

هنري كيسنجر، مذكرات هنري كيسنجر، ترجمة وتحقيق عاطف احمد عمران، ج ١، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

[94] - Brad Simpson, Op. Cit., pp. 281-282.

[95] - NSA/ EBB No. 174, Doc No. 1., Memorandum from Walt Rostow to Averell Harriman, "Indonesia and Portuguese Timor," February 5, 1963.

[96] - Brad Simpson, Op. Cit., p.283.

[97] - Daniel Honeyberry, U.S. Cold War Foreign Policy and the Neglect of East Timor: An Apology for Henry Kissinger, pp.59-60, in: http://www.nd.edu/~ujournal/archive/06-07/print/

98 - Ibid, p.61.

99 - Ibid.

100 - Ibid, p.62.

[101] - Brad Simpson, Op. Cit., p.283.

[102] - FRUS, Volume E-12, Doc. No. 112, Telegram from the Embassy in Indonesia to the Department of State, August 14, 1974.

[103]-FRUS, Volume E-12, Doc. No114., Memorandum of Conversation, Washington, November 21, 1974.

[104] - NSA/ EBB No. 174, Doc No.2., Memorandum from W.R. Smyser of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, December 30, 1974.

[105] - NSA/ EBB No. 116., Backchannel Message 179 From the Ambassador to Indonesia (Newsom) to W.R. Smyser of the National Security Council Staff, Jakarta, January 13, 1975.

[106] - NSA/ EBB No.117., Telegram from the Department of State to the Embassy in Indonesia, February 6, 1975.

[107] - NSA/ EBB No.118., Telegram from the Embassy in Indonesia to the Department of State, February 10, 1975.

[108] - NSA/ EBB No. 174, Doc No. 5., Telegram from U.S. Consulate Surabaya to U.S. Embassy Jakarta, "Estimate of Indonesian Military Capabilities," March 3, 1975.

[109] - NSA/ EBB No. 174, Doc No.4., Memorandum from W.R. Smyser of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, March 4, 1975, "Policy Regarding Possible Indonesian Military Action against Portuguese Timor," March 4, 1975.

[110]- NSA/ EBB No. 174, Doc. No. 7., Memorandum of Conversation between Presidents Ford and Suharto, 5 July 1975.

[111]- NSA/ EBB No. 174, Doc. No.8., The Secretary's Principals and Regional Staff Meeting, 12 August 1975.

[112]- Ibid.

[113] - NSA/ EBB No. 174, Doc. No.9., The Secretary's Staff Meeting, 8 October 1975.

[١١٤] – فيليب تشارلز حبيب: ١٩٢٠–١٩٩٢، سياسي أميركي من أصول لبنانية. خدم في الجيش من ١٩٤٢–١٩٤٦ ، بدا مهماته في السلك الدبلوماسي في العمل بسفارات أميركية في عدد من الدول منها كندا ونيوزيلندا وترينداد، وعمل مستشار سياسي في سايغون Saigon في خضم الحرب الفيتنامية. أرسل كمندوب رئاسي إلى محادثاتِ سلام فيتنام في باريس لثلاثة سنوات ونصف. ثم اصبح سفيراً في كوريا حتى ١٩ آب ١٩٧٤؛ عاد بعد ذلك ليتولى منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق اسيا وشؤون المحيط الهادي من ٢٧ أيلول ١٩٧٤ حتى ٣٠ حزيرانِ ١٩٧٦؛ اصبح نائباً لوزير الخارجية للشؤون السياسية من ا تموزِ ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٨. تقاعد عام ١٩٨٠ لأسباب صحية. كلف بعد تقاعده بعدة مهام سياسية، اذ أصبح وسيطا في مفاوضات الانسحاب الإسرائيليَ مِنْ لبنان في ١٩٨١ الامر الذي مكن منظمة التحرير الفلسطينيةِ للإخلاء من بيروت. منح الوسام الرئاسي للحرية في ١٩٨٢، في وقت مبكر من عام ١٩٨٦، أرسله الرئيس ريغان إلى الفلبين لإقْناع الرّئيسِ فيردناند ماركوس بالتنازل. في آذار ١٩٨٦ عينه ريغان مبعوثاً خاصاً إلى أميركا الوسطى في النزاعِ في نيكاراكوا، توفي اثر تعرضه الى سكتة قلبية في باريس. للتوسع ينظر:

Boykin, John. Cursed is the Peacemaker: The American Diplomat vs. the Israel General, Beirut 1982. Belmont, CA: Applegate Press, 2002; http://www.enotes.com/topic/Philip_Habib

[115] - Ibid.

[116]- NSA/ EBB No. 174, Doc. No. 12-B., Memorandum from Henry A. Kissinger to President Ford, "Your Visit to Indonesia," ca. 21 November 1975, Enclosure to Document 12, State Department Briefing Paper, "Indonesia and East Timor".

[117]- NSA/ EBB No. 174, Doc. No. 12-A., Memorandum from Henry A. Kissinger to President Ford, "Your Visit to Indonesia," ca. 21 November 1975.

[118] - NSA/ EBB No. 174, Doc. No.11., Telegram from State Department to USDEL Secretary Aircraft NIACT Immediate, "Portuguese Timor," December 5, 1975.

[119]- NSA/ EBB No. 62 , Doc. No.4., Telegram from Embassy Jakarta to Secretary State, Top Secret, 6 December 1975 [Text of Ford-Kissinger-Suharto Discussion].

[120]- NSA/ EBB No. 174, Doc. No.15., Memorandum from Clinton Granger to Brent Scowcroft, "Indonesian use of MAP equipment in East Timor," December 12, 1975.

121 - Stephen R. Shalom, Noam Chomsky, & Michael Albert, East Timor Questions & Answers, Z Magazine, October, 1999, in: http://www.chomsky.info/articles/199910--02.htm.

122 - Ibid.

123 - Christopher Hitchens, The Trial of Henry Kissinger, First published, London, 2001, p.65.

[124] - Frank Gaglioti, US approved 1975 Indonesian Invasion of East Timor, the International Committee of the Fourth International (ICFI), in: wsws.org.

[125] - William D. Hartung, U.S. Arms Transfers to Indonesia 1975-1997: Who's Influencing Whom?, Report: U.S. Arms Transfers to Indonesia 1975-1997, World Policy Institute, Arms Trade Resource Center, in: http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports/indoarms.html

[126] - Quoting: Daniel Henebery , Op. Cit., p.69.

[127] - Christopher R. Cook, The Power of International Institutions: An Examination of U.S. Policy towards East Timor and Kosovo in 1999, Journal of Politics and Law, Vol. 3, No. 2; September 2010, p. 27.

[128] - NSA/ BD, No. 1., Memorandum from FCO, Asian Department, to Lord Goronwy-Roberts, FCO Minister with responsibilities towards S.E. Asia. Male is a senior civil servant: Assistant Under Secretary of State responsible for FCO's S.W. Pacific, S.E. Asian and S. Asian Departments, Confidential , March 5 and 17, 1975.

[129] - NSA/ BD, No. 3., Letter from British Embassy in Jakarta to FCO, (Untitled Covering Letter to Mr. Duggan's Report on his Visit to Portuguese Timor), Confidential, July 14, 1975.

[130] - Ibid.

[131] - NSA/ BD, No .4., Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO, Confidential, August 25, 1975.

[132] - NSA/ BD, No .7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FCO, 21 - 22 October 1975.

[133] - NSA/ BD, No.17., FCO, Confidential Guidance Telegram, December 5, 1975.

[134] - Ibid.

[135]- Ibid.

[136] - NSA/ BD, No.18., FCO, Confidential Memorandum, December 9, 1975.

[137]- NSA/ BD, No. 19., Confidential Memorandum from Murray Simons, the Head of S.E. Asian Department to FCO, December 10, 1975.

[138]- NSA/ BD, No.20., Telegram from British Embassy in Jakarta to FCO, Secret ,December 24, 1975.

[139]- NSA/ BD, No.21., Confidential Memorandum from British Embassy in Jakarta to FCO, January 2, 1976.

[140]- NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

[141] - Brad Simpson, Op. Cit., P. 284.

[142] - Samuel Pietsch, Op. Cit., p.88.

[143] - Ibid.

[144] - Brad Simpson, Op. Cit., 284.

[145] - Samuel Pietsch, Op. Cit., pp.88-89.

[146] - Ibid, p.85.

[147] - Ibid.

[148] - Ibid, p.95.

[149] - Stephen R. Shalom, Noam Chomsky, & Michael Albert, East Timor Questions & Answers, Z Magazine, October, 1999, in: http://www.chomsky.info/articles/199910--02.htm.

[١٥٠] – روبرت ديفيد مولدون: (١٩٢١–١٩٩٢)، سياسي نيوزيلندي، عضوا في البرلمان عن الحزب الوطني المحافظ للاعوام (١٩٦٠–١٩٦٤)، تولى حقيبة المالية للمدة ١٩٦٧–١٩٧٢، نائب لرئيس الوزراء عام ١٩٧٢، زعيم المعارضة (١٩٧٤–١٩٧٥). قاد حزبه الى النصر في انتخابات ١٩٧٥، وتولى رئاسة الوزراء ووزارة المالية (١٩٧٥–١٩٨٤)، استقال من البرلمان عام ١٩٩١.

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., P. 33521.

[151] - Brad Simpson, Op. Cit., P.288.

[152] - Ibid, p.297.

[١٥٣] – سالم أحمد سالم: من مواليد عام ١٩٤٢، من اشهر الدبلوماسيين ورجال الدولة في أفريقيا، بدأ عمله السياسي بالدبلوماسية الدولية، اذ عمل سفيراً لتنزانيا في العديد من الدول، منها مصر والهند والصين، وعمل مندوباً دائماً لبلاده لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠. بعد ذلك بست سنوات، تم انتخابه رئيساً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتولى رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في تشرين الثاني عام ١٩٧٩. ثم عاد إلى تنزانيا، ليؤدي دوراً هاماً في السياسة الداخلية، فشغل عدة مناصب وزارية، وأيضاً منصب رئيس الوزراء. واستأنف بعد ذلك عمله الدولي، اذ عمل أميناً عاماً لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١، وشهد تحول المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي. وكرئيس للجنة الخاصة للأمم المتحدة، والمعنية بتصفية الاستعمار، ساعد الدكتور سالم في إرساء قواعد حقبة جديدة من الاستقلال عبر القارة. وباعتباره شخصية نشيطة في مجال مكافحة التمييز العنصري، عمل رئيساً للجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالعقوبات المفروضة على نظام روديسيا، ورئيساً للمؤتمر الدولي الخاص بالعقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا، ورئيساً لمؤتمر باريس الدولي حول التمييز العنصري. وتقديراً لإسهامه في خدمة القارة الأفريقية، حصل على العديد من الجوائز وأوسمة الشرف الوطنية من عدد كبير من الدول الأفريقية، من بينها توجو ورواندا وليبيريا.

http://www.moibrahimfoundation.org/ar/prizecommittee/the-ibrahim-prize/the-ibrahim-prize-committee/kofi-annan-chair-of-the-prize-committee.html

154 - Helen Hill, Op. Cit., p.19.

155 - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

١٥٦ – الدول الأعضاء هي: بيلورسيا، الصين، كوستاريكا، فرنسا، غويانا، العراق، ايطاليا، اليابان، موريتانيا، السويد، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الكاميرون، تنزانيا، الولايات المتحدة.

United Nations Security Council Resolutions on East Timor (1975-76), in: http://etan.org/etun/Unres.htm

157 - Paul D. Elliott, Op. Cit.,pp.239-240..

158 - NSA/ BD, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

159 - Geneeral Assembly Resolutions (1975-1982), in: http://etan.org/etun/genasRes.htm.

١٦٠ –التصويت على قرار مجلس الأمن:

مع: الصين، فرنسا، غويانا، ايطاليا، ليبيا، باكستان، بنما، رومانيا، السويد، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، تنزانيا.

ضد: بنين.

امتناع: اليابان، الولايات المتحدة.

John R. Ballard, Op. Cit., p.9.

161 -Ibid.

162 - Helen Hill, Op. Cit., p.19.

Abstract

This research tackles an issue which have not been studied well before. It is the Indonesian occupation of Eastern Timor and the international attitudes toward it, in particular, the American. Up to the onset of this century, relative truths remained absent because of the strategies of the international alliances during the cold war. After the end of the cold war and the publishing of a lot of documents, which the United States kept secret before, many issues appeared, and they need to be studied again in order to disclose the expansionist policy of Indonesia toward Eastern Timor. The research shows that occupying Eastern Timor and preventing its people from self-determination after getting rid of the Portugal colonization was an international conspiracy which Indonesia, the United States, Britain, Australia and New Zealand participated in when there was no serious and strong position from the Eastern Camp, and the Timor people paid for that; they got rid of the Portugal colonization to find themselves under the Indonesian occupation which they could not dismiss until the end of the cold war and the change of the international relations.